



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(4)/3/Add.3(B)
7 Novembre 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الرابعة

١١-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

البند ٧(أ) و(ب) من جدول الأعمال المؤقت^(١)

تنفيذ الاتفاقية

(أ) استعراض تقارير التنفيذ المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة من مناطق غير أفريقيا، بما يشمل تلك المتعلقة بعملية المشاركة، وبالخبرة المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

(ب) استعراض التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في مناطق غير أفريقيا

إضافة

الجزء الأول: خلاصة للمعلومات الواردة في تقارير البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط وغيرها من البلدان الأطراف المتأثرة

الجزء الثاني: التقدم المحرز بشأن المرفق المتعلق بالتنفيذ على المستوى الإقليمي في شمال البحر الأبيض المتوسط

مذكرة من الأمانة

يتألف هذا التقرير من جزأين، الأول يتضمن خلاصة للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية المتعلقة بالبلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط وغيرها من البلدان الأطراف المتأثرة، والثاني يتناول التقدم المحرز بشأن المرفق المتعلق بالتنفيذ على المستوى الإقليمي في شمال البحر الأبيض المتوسط. ويرفق بهذه المذكرة التقرير الإقليمي لبلدان "مجموعة المرفق الرابع" عن تنفيذ الاتفاقية.

المحتويات

الجزء الأول: خلاصة للمعلومات الواردة في تقارير البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط وغيرها من البلدان الأطراف المتأثرة

الصفحة	الفقرات
٤	١ - ٣ أولاً - مقدمة
٥	٤ - ٢٧ ثانياً - البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط
٥	٤ - ٥ ألف - التقارير الوطنية الواردة
٥	٦ - ٢٤ باء - خلاصة المعلومات الواردة في التقارير الوطنية
٦	٨ - ٩ '١' الاستراتيجيات والأولويات الموضوعية في إطار خطط و/أو سياسات التنمية المستدامة
٦	١٠ - ١٥ '٢' التدابير المؤسسية التي تم اتخاذها من أجل تنفيذ الاتفاقية
٨	١٦ '٣' عملية المشاركة لدعم وضع وتنفيذ برنامج العمل ...
٨	١٧ - ١٨ '٤' العملية الاستشارية لدعم وضع وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاق الشراكة مع البلدان الأطراف المتقدمة والكيانات المهتمة الأخرى
٩	١٩ - ٢٢ '٥' ما اتخذ أو تقرر اتخاذه من تدابير في إطار برامج العمل الوطنية، وخاصة لتحسين المناخ الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين التنظيم المؤسسي والمعرفة بظاهرة التصحر، ومراقبة وتقييم آثار الجفاف
٩	٢٢ - ١٩ '٦' الموارد المالية المخصصة في الميزانية الوطنية لدعم تنفيذ الاتفاقية، والمتاح والمطلوب من المعونة المالية والتعاون التقني، مع بيان الحاجات ودرجة أولويتها
١٠	٢٣ '٧' استعراض المعالم والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييم هذه المعالم والمؤشرات
١١	٢٤ جيم - الاتجاهات العامة في البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط
١٢	٢٨ - ٦٤ ثالثاً - البلدان الأطراف الأخرى المتأثرة
١٢	٢٨ - ٢٩ ألف - التقارير الوطنية الواردة

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
١٢	٦٤ - ٣٠ توليف المعلومات الواردة في التقارير الوطنية	
	١٢	٣٥ - ٣١ '١' الاستراتيجيات والأولويات التي تم إرساؤها في إطار خطط و/أو سياسات التنمية المستدامة
١٤	٤١ - ٣٦ '٢' التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية	
١٦	٤٨ - ٤٢ '٣' عملية المشاركة دعماً لإعداد وتنفيذ برامج العمل ...	
		'٤' العملية التشاركية دعماً لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية واتفاقات الشراكة مع البلدان الأطراف المتقدمة وغيرها من الكيانات المهمة بالأمر
١٧	٤٩ '٥' التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها ضمن إطار برامج العمل الوطنية، بما في ذلك التدابير المتخذة لتحسين البيئة الاقتصادية، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين التنظيم المؤسسي والمعارف بشأن التصحر، ورصد وتقييم آثار الجفاف	
١٨	٥٢ - ٥٠ '٦' المخصصات المالية في الميزانيات الوطنية لدعم التنفيذ، والمساعدات المالية والتعاون التقني المتحصل عليهما	
١٨	٥٤ - ٥٣ '٧' واللازمين، وتحديد المتطلبات وترتيبها حسب الأولوية استعراض المعالم والمؤشرات المستخدمة في قياس التقدم المحرز وتقييمه	
١٩	٥٥ جيم - الاتجاهات المستجدة في البلدان الأطراف المتأثرة الأخرى ...	
١٩	٦٤ - ٥٦	
		الجزء الثاني: التقدم المحرز بشأن المرفق المتعلق بالتنفيذ على المستوى الإقليمي بالنسبة لبلدان شمال البحر الأبيض المتوسط
٢١	٦٦ - ٦٥	

المرفق

REPORT OF THE GROUP OF ANNEX IV COUNTRIES ON
..... THE IMPLEMENTATION OF THE UNCCD

الجزء الأول: خلاصة للمعلومات الواردة في تقارير البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط وغيرها من البلدان الأطراف المتأثرة

أولا - مقدمة

١- اتخذ مؤتمر الأطراف مقرره ١١/م أ-١ المتعلق بإجراءات تبليغ المعلومات واستعراض التنفيذ، وفي هذا المقرر:

(أ) طلب من البلدان الأطراف المتأثرة تقديم وصف للاستراتيجيات التي وضعتها عملا بالمادة ٥ من الاتفاقية فضلا عن أية معلومات تتعلق بتنفيذ هذه الاستراتيجيات؛

(ب) طلب من البلدان الأطراف المتأثرة التي تنفذ برامج عمل طبقا للمواد ٩ إلى ١٥ من الاتفاقية تقديم وصف مفصل لهذه البرامج ولعملية تنفيذها. وينص المقرر ١١/م أ-١ على أن تكون التقارير وجيزة قدر الإمكان لتسهيل النظر فيها؛

(ج) طلب من الأطراف أن تقدم تقاريرها إلى الأمانة الدائمة بإحدى اللغات الرسمية لمؤتمر الأطراف قبل ستة أشهر على الأقل من موعد انعقاد الدورة التي ستبحث فيها؛

(د) رجاء من الأمانة الدائمة أن تجمع ملخصات التقارير المقدمة وأن تعد خلاصة للتقارير تحدد الاتجاهات الناشئة في تنفيذ الاتفاقية.

٢- وأعاد مؤتمر الأطراف، في مقرره ٥/م أ-٢، التأكيد على مقرره ١١/م أ-١، وأرفق به الوثيقة ICCD/COP(3)/INF.3 وهي دليل يتعلق بتقديم التقارير الوطنية عن تنفيذ الاتفاقية.

٣- وقرر مؤتمر الأطراف، في الفقرة ١(أ) '١' من مقرره ٤/م أ-٣ المتعلق ببرنامج عمله، أن يدرج في أعمال دورته الرابعة، وإذا لزم الأمر، دورته الخامسة، استعراض تقارير التنفيذ المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة من مناطق غير أفريقيا، بما في ذلك ما يتناول منها عملية المشاركة، والخبرة المكتسبة، والنتائج المحرزة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية.

ثانيا - البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط

ألف - التقارير الوطنية الواردة

٤ - أرسلت الأمانة رسالة تذكير أولى إلى البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بتقريرها الوطني عن تنفيذ الاتفاقية (إسبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وتركيا، ومالطة، واليونان). وفي هذه الرسالة، المؤرخة في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، طلبت إلى البلدان تقديم تقريرها قبل ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أي قبل ستة أشهر من الموعد الأول المقرر للدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف. ووردت، حتى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، التقارير الوطنية التالية: إسبانيا، وإيطاليا (ملخص)، والبرتغال، وتركيا، واليونان. وترد في الفصل الثاني خلاصة للمعلومات الواردة في هذه التقارير. ويرد تجميع للخلاصات في الوثيقة ICCD/COP(4)/3/Add.3(A)، ويمكن الاطلاع على التقارير كاملة في موقع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر على شبكة إنترنت وعنوانه www.unccd.int. وحدير بالذكر أن التقارير التي قدمتها البلدان المذكورة والملخصة في هذه الوثيقة تتناول الأنشطة الوطنية التي تم الاضطلاع بها في كل بلد من أجل تنفيذ الاتفاقية.

٥ - وأعدت معظم التقارير وفقا للتوصيات التي وضعتها الأمانة بشأن إعداد التقارير، تطبيقا للمقرر ١١/م أ-١، المؤكد بالمقرر ٥/م أ-٢. وهذه التوصيات مفصلة في الوثيقة ICCD/COP(3)/INF.3، التي تعتبر دليلا يساعد على إعداد التقارير الوطنية. واعتمدت بعض البلدان هذا الدليل في إعداد مخطط تقريرها. وتتضمن جميع التقارير ملخصا.

باء - خلاصة المعلومات الواردة في التقارير الوطنية

٦ - تلقي التقارير الضوء بصورة جيدة على مدى التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية في كل بلد وتوفر صورة شاملة عن هذا التقدم. وتقدم البلدان، بشكل عام، وصفا مطولا لتنظيمها السياسي والإداري الداخلي، ولصلاحيات ومسؤوليات مختلف دوائرها الوزارية. وتشرح محاولاتها الرامية إلى إقامة تنسيق في إطار أنشطة مشتركة بين القطاعات، مثل الأنشطة المتعلقة بالبيئة والأنشطة المتعلقة بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وتصف بإيجاز طريقة تأثرها بالتصحر، وتقدم معلومات تقنية وجغرافية عن موقعها. وتصف أيضا الأعمال المختلفة الجارية في قطاعي البيئة والموارد الطبيعية، لأنها أعمال تجري بوجه عام منذ سنوات عديدة وبالتالي، فإنها سابقة على الاتفاقية.

٧ - وتشير هذه البلدان الأطراف أيضا، في نفس التقارير، إلى الالتزامات الدولية الأخرى التي تضطلع بها، وخاصة بسبب انتمائها إلى الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال، مثلا، بالنسبة لإسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان.

وتشير كذلك إلى الجهود المبذولة لتعزيز أشكال التضامن داخل حيز البحر الأبيض المتوسط من خلال الخطة الزرقاء ومؤتمر برشلونة لعام ١٩٩٥. كما تشير إلى ما اتخذته من إجراءات لوضع برنامج عمل إقليمي وإلى ضرورة تعزيز التعاون العلمي الدولي وتكثيف المبادلات، سواء في إطار الاتفاقية أم في أطر أخرى موجودة من قبل.

١٠٠ '١' الاستراتيجيات والأولويات الموضوعة في إطار خطط و/أو سياسات التنمية المستدامة

٨- تشرح التقارير الواردة مختلف الآليات الوطنية التي وضعتها السلطات السياسية من أجل التنمية المستدامة وحماية البيئة وبوجه أعم، التخطيط الوطني وبرمجة تدخل الدولة. وهذه الآليات متنوعة: منها الوزارات القائمة بالفعل، ومنها المديرية العامة التابعة للوزارات أو الهيئات العامة، ومنها آليات التنسيق المشتركة بين الوزارات، أو اللجان وأفرقة العمل المشتركة بين القطاعات. وتسلط التقارير الضوء على الدور الخاص لوزارة البيئة في البلد المعني وتقدم بعضها تفاصيل عن اختصاصات مديريات معينة تابعة للوزارات التقنية. وتشير إلى انضمام البلدان الأطراف إلى الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالبيئة.

٩- وتصف التقارير الاستراتيجية الوطنية المعتمدة في الأطر المبينة أعلاه. وتشكل هذه الاستراتيجيات، كقاعدة عامة، موضوع خطط اعتمدها المجالس النيابية الوطنية. وتصف إسبانيا واليونان استراتيجيات التنمية المستدامة التي اعتمدها كل منهما، وما تستتبعه هذه الاستراتيجية من خطط وبرامج تنظيم عمراني على المستويين المحلي والوطني. وينبغي أن تعنى هذه الخطط بمكافحة التصحر. وتبين تركيا مراحل إعداد خططها الوطنية للعمل البيئي، التي تشكل جزءا من الخطة الخمسية الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي ينبغي أن تتمفصل حول خطة العمل الوطنية. وتشير إسبانيا والبرتغال وتركيا واليونان إلى برامج مختلفة ذات أولوية مدرجة في استراتيجياتها الوطنية في مجال تنظيم الغابات، ومكافحة الحرائق، وحماية أحواض تجميع المياه، ومكافحة التحات، والهيدرولوجيا، وإدارة المياه. ويتبين من التقارير أن هذه البرامج ذات الأولوية تولد مشاريع تنفذ تحت إشراف الوزارات المختصة. إلا أنه لم يقدم إلا القليل من المعلومات عن هذه المشاريع. وتشير إيطاليا إلى الصلات القائمة بين مختلف قطاعات الصناعة والطاقة وتنظيم المدن والسياحة في سياستها المتعلقة بالبيئة. وتشير إسبانيا إلى برنامج LUCDEME الذي وضعته في عام ١٩٨١ بعد مؤتمر نيروبي المعني بالتصحر المعقود في عام ١٩٧٧، وإلى خططها القطاعية الثماني الجاري تنفيذها.

١٠٠ '٢' التدابير المؤسسية التي تم اتخاذها من أجل تنفيذ الاتفاقية

١٠- تصف التقارير الطريقة التي أقامت بها البلدان المعنية آلية تنسيق من أجل تنفيذ الاتفاقية. وقد أنشأت كل البلدان جهاز تنسيق. بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن جميع التقارير تؤكد أن هذا الجهاز ليس كيانا قانونيا وإنما

هو "آلية تنسيق". وتتألف هذه الآلية من لجنة وطنية، صغيرة أو كبيرة، أو لجنة توجيهية، حسب البلدان، ومن جهة وصل وطنية معينة بالاسم، ذات مسؤوليات تختلف من بلد إلى آخر، ولكنها تمارس في جميع البلدان وظيفة التنسيق. وأنشأت البرتغال، علاوة على ذلك، خمس جهات وصل إقليمية برتغالية. وقد قامت الوزارات التقنية، مثل وزارة البيئة أو الزراعة، بإنشاء هذه اللجان الصغيرة أو الكبيرة في معظم البلدان، وصدق على إنشائها أحيانا رئيس مجلس الوزراء (حالة إيطاليا). وبعد أن اعتمدت البرتغال خطة عملها الوطنية، حلت آلية التنسيق وأنشأت لجنة تنسيق وطنية عهد إليها بتنفيذ خطة العمل الوطنية، كما أنشأت مرقبا وطنيا للتصحر. وتنوي إسبانيا إنشاء لجنة وطنية لتنفيذ خطة العمل الوطنية.

١١ - أما المسؤولية عن آليات التنسيق هذه، فقد أسندت إلى وزارة الزراعة (البرتغال واليونان) أو إلى وزارة البيئة (إسبانيا وإيطاليا وتركيا). وتبين جميع التقارير تكوين اللجنة الوطنية، فهي تضم ممثلين عن الوزارات التقنية المعنية، وممثلا عن وزارة الخارجية، وعلماء إما يعينون بصفتهم الشخصية أو يمثلون الوزارات المكلفة بالبحوث. ولذا، فإن هذه الآليات هي حقا آليات متعددة القطاعات. ويتراوح عدد أعضاء اللجان الوطنية بين ٧ أعضاء في إسبانيا و ٣٠ عضوا في البرتغال. وفي إسبانيا، تستند لجنة التنسيق، التي تضم عددا قليلا من الأعضاء، إلى لجنة وطنية أوسع بكثير. وفي البرتغال، استندت آلية التنسيق، التي أنشئت لوضع خطة العمل الوطنية، إلى مجلس علمي، وقد حل هذا المجلس بعد اعتماد خطة العمل الوطنية. ويتم إشراك أفرقة عمل أو لجان فرعية في هذه الآليات على المستويين الوطني والمحلي، وتقوم جهة الوصل الوطنية بتنسيق هذه المشاركة.

١٢ - والوزارات التقنية المعنية هي، على الدوام، الوزارات المعنية بالبيئة والزراعة أو، على الأخص، بالتنمية الريفية والغابات وإدارة المياه؛ ووزارة الأشغال العامة ممثلة أيضا داخل الآلية. وفي اليونان، تضم الآلية، علاوة على ذلك، ممثلا عن وزارة الاقتصاد الوطني، وفي إسبانيا، ممثلا عن وزارة الاقتصاد، وفي إيطاليا، ممثلا عن وزارة الخزينة، وفي البرتغال، ممثلا عن وزارة المالية، وفي تركيا، المدير العام للأرصاد الوطنية. أما المجتمع المدني، فهو ممثل عادة بالمنظمات غير الحكومية وبالإدارات المحلية. وأشارت البرتغال، دون سواها، إلى وجود ممثلين عن شركات صناعية أو تجارية وتجمعات مهنية للمزارعين داخل اللجان المحلية.

١٣ - وتصنف التقارير، بإيجاز، وظائف آليات التنسيق. ويمكن إيجاز هذه الوظائف على النحو التالي: تنسيق المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالاتفاقية، وتوعية الجمهور بمكافحة التصحر؛ والمشاركة في إعداد الوثائق التوليفية بشأن التصحر، وتقديم مقترحات تتعلق ببرنامج العمل الوطني ومشاريع لمكافحة التصحر؛ وتنسيق البرامج الوطنية والمحلية ومتابعة إعدادها؛ وتشجيع التعاون الإقليمي، فضلا عن التعاون مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية المختصة، وتشجيع البحوث حول جميع المسائل المتعلقة بالتصحر والجفاف وتردي التربة. على أنه يجدر

بالملاحظة أن التقارير لا تتضمن إلا القليل من التفاصيل عن سير عمل هذه الآليات (أساليب عملها، وتواتر اجتماعاتها، والجداول الزمنية لأنشطتها).

١٤ - ولا تشير التقارير كثيرا إلى الوسائل المادية والمالية الموضوعة تحت تصرف آليات التنسيق هذه لتأمين عملها، وتمويل الأنشطة المقررة والاجتماعات وأفرقة العمل ووثائق التبسيط العلمي ووسائل الاتصال. ويشير تقرير اليونان إلى أن هذا البلد وضع في عام ١٩٩٩ ميزانية قدرها ١٢٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة تحت تصرف جهاز التنسيق الموجود لديه وإلى أنه يأمل الحصول على مبلغ أكبر في عام ٢٠٠٠.

١٥ - أما فيما يتعلق بشؤون الاتصال فيتبين من التقارير أن جميع البلدان ترجمت إلى لغتها الوطنية الوثائق الأساسية للاتفاقية، وبوجه أعم، الوثائق المتعلقة بالبيئة وبرنامج عمل القرن ٢١. وكلفت جهات الوصل بنشر هذه الوثائق، ولكن لا يتيسر إلا القليل من المعلومات عن هذا النشر. وتشير تركيا وإيطاليا واليونان إلى أنها أنشأت موقعا خاصا بالاتفاقية على شبكة إنترنت، وتقول إسبانيا إنها تقوم بإعداد موقعها.

٣٤ 'عملية المشاركة لدعم وضع وتنفيذ برنامج العمل'

١٦ - تصف التقارير بصورة جيدة عموما مبادئ وأهداف عمليات المشاركة التي أقامتها البلدان بالفعل أو أوشكت على إقامتها. بيد أن معظم هذه التقارير لا تقدم إلا القليل من التفاصيل عن سير تلك العمليات وأساليبها. وتوضح إسبانيا وتركيا واليونان أن هذه العمليات تقوم على وجود مجموعات عمل قطاعية تضطلع بدور مزدوج: فعليها، من جهة، أن تشجع الإعلام والتوعية بالاتفاقية، ومن جهة أخرى، أن تستقي بيانات عن التصحر، فضلا عن آراء مختلف المجتمعات المعنية. وهذه المجتمعات، المذكورة في التقارير، تتألف أساسا من الهيئات الإقليمية (البلديات، وسلطات المقاطعات والأقاليم)، والتجمعات المهنية المحلية للمزارعين، ورابطات حماية البيئة. وتقول البرتغال واليونان إن عمل آليات المشاركة هذه ليس دائما بالعمل اليسير، لجملة أسباب، منها على الأخص أنها جديدة لم تعرف من قبل، وافتقار السكان إلى العفوية، وصعوبات الاتصال بين الجهات المعنية. وقد نظمت إيطاليا في مناطق مختلفة سلسلة من الحلقات الدراسية الوطنية بهدف التوعية. وتقدم البرتغال لمحة عن ضخامة عملية المشاركة هذه وتقول إنه نظمت في إطارها جلسات عامة شارك فيها ٢٠٠ ٢ شخص، وست وعشرون مؤسسة عامة، وسبع مؤسسات خاصة.

٤٤ 'عملية الاستشارية لدعم وضع وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاق الشراكة مع البلدان الأطراف'

المتقدمة والكيانات المهمة الأخرى

١٧ - يشار، في إطار الإجراءات المذكورة في التقارير الواردة، إلى إعداد برنامج عمل إقليمي، من جهة، وإلى ضرورة تعزيز الشراكات القائمة في إطار البحث العلمي والتبادل الدولي للبيانات والأساليب، من جهة أخرى.

١٨- وتشير تقارير إسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان، علاوة على ذلك، إلى أن هذه البلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي وإلى أن هذا الأمر يفرض عليها أطر شراكة. وبالفعل، فإن هذه البلدان مرتبطة بمعاهدة روما (١٩٥٧) ومعاهدة ماسترخت (١٩٩٢). وتشير التقارير كذلك إلى أن التنمية المستدامة تشكل أحد الأهداف التي تسعى إليها البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأن هذا الهدف يتجلى في سياسة يضعها الاتحاد وفي سياسات وطنية تتعلق بالبيئة وقوانين وأنظمة موازية في كل دولة من الدول الأطراف. وقد نص برنامج العمل الخامس للاتحاد، المعني بالبيئة والذي اعتمد في عام ١٩٩٣، على القيام بإجراءات محددة لصون الطبيعة، وحماية المياه والتربة، وتحليل الآثار البيئية من منظور مكافحة التصحر. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير إلى أن السياسة الزراعية المشتركة تشتمل الآن على تدابير زراعية - بيئية يمكن أن تدرج في إطار مكافحة التصحر وبالتالي، يمكن أن تكون مؤهلة للحصول على تمويل من الصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي (FEOGA). ومن ناحية أخرى، يدعم الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية (FEDER) أعمال تنظيم في مناطق الاتحاد المسماة بالمناطق المحرومة والموجودة بمعظمها في بلدان مجموعة المرفق الرابع. وأخيراً، تشير التقارير إلى برامج مجتمعية أخرى تتناول مكافحة التصحر، مثل برنامجي البحث الإطاريين الرابع والخامس وبرنامجي MED-Campus وMEDALUS.

٥، ما اتخذ أو تقرر اتخاذه من تدابير في إطار برامج العمل الوطنية، وخاصة لتحسين المناخ
الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين التنظيم المؤسسي والمعرفة بظاهرة التصحر،
ومراقبة وتقييم آثار الجفاف

١٩- تبين التقارير أن جميع البلدان قد انخرطت في برامج العمل الوطنية. وتختلف حالة برامج العمل الوطنية بين بلد وآخر: فبرنامج العمل الوطني في إسبانيا قيد الإعداد، وقد أقرت صيغته الأولى في عام ١٩٩٧ ومبادئه التوجيهية في حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛ وأقرت محتويات برنامج العمل الوطني لليونان في عام ١٩٩٩؛ وأقر برنامج العمل الوطني لإيطاليا في شباط/فبراير ٢٠٠٠، وبرنامج العمل الوطني للبرتغال في حزيران/يونيه ١٩٩٩. أما برنامج العمل الوطني لتركيا، فإنه يصاغ حالياً على قاعدة أقرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وهكذا تم اعتماد برنامجي عمل وطنيين دخلا الآن مرحلة التنفيذ - وهما برنامجا عمل إيطاليا والبرتغال - بينما لا تزال هناك ثلاثة برامج عمل قيد الإعداد (في إسبانيا وتركيا واليونان). ولا تقدم التقارير الكثير من التفاصيل حول منهجية إعداد برامج العمل الوطنية ومراحل إعدادها.

٢٠- وتعرض التقارير، بإيجاز، الاستراتيجيات المقترحة في إطار برامج العمل الوطنية والمعتمدة في اثنين منها. وتنص هذه الاستراتيجيات على تدابير متنوعة ذات طابع عام يمكن إنجازها كما يلي:

(أ) تدابير عامة تتعلق، أساساً، بتحديد المناطق المتأثرة بالتصحر؛ وإعلام وتوعية الناس المعنيين الذين يعيشون في هذه المناطق؛ وإعداد قائمة بالمشاكل التي ووجهت أثناء الجفاف؛ واستعراض التجارب الماضية؛ وإنشاء

نظم مراقبة وإنذار تقوم بشكل عام على تقنيات الاكتشاف عن بعد، وشبكات قياس تقوم على محطات الأرصاد وعلى محطات القياس المنشأة لهذا الغرض (وخاصة في إسبانيا). وأنشأت البرتغال أيضا مرقبا وطنيا للتصحر؛

(ب) تدابير برمجة وتخطيط تدرج في البرامج القائمة بالفعل لدى الوزارات المعنية. وتتناول هذه التدابير تخطيط استخدام الأراضي تبعا لدرجة تأثرها، وأساليب متابعة عمليات التدخل الواجب القيام بها في إطار برامج العمل الوطنية؛

(ج) تدابير تهدف إلى تعزيز البحث العلمي الوطني والتعاون العلمي الدولي وإلى تكثيف المبادلات.

٢١- أما المواضيع التي تعتبر ذات أولوية في برامج العمل الوطنية، فقد أشير إليها بوجه عام في التقارير، ولكن من دون أن ترفق بها مشاريع محددة. وهي تتناول تحسين وإصلاح المناطق المتأثرة أشد التأثر، والمساعدة على إبقاء السكان في هذه المناطق، وإعادة تشجير المناطق القابلة للتأثر، وحماية الغابات من الحرائق، وإدارة وحماية أحواض تجميع المياه، ومكافحة التحات، وإدارة موارد المياه، وتحسين الممارسات الزراعية.

٢٢- وتحديث بعض التقارير عن اتخاذ تدابير قانونية ومؤسسية وتنظيمية متنوعة لها صلة بمكافحة التصحر. ففي إيطاليا، يجري وضع قانون لإضفاء الصفة الرسمية على برنامج العمل الوطني. وفي اليونان، اعتمد في عام ١٩٩٩ قانون بشأن التنمية المستدامة يشتمل على جهود لمكافحة التصحر، كما اتخذت تدابير قانونية تتعلق بالمساحة. وفي تركيا، يجري إعداد قانون يتضمن أحكاما بشأن مكافحة التصحر. وتبين التقارير أيضا حرص البلدان الأطراف على الحصول على مركز رسمي حقيقي لبرنامج العمل الوطني الخاص بها، إما عن طريق أحكام تدمج هذا البرنامج في القوانين التي تنظم التخطيط، أو عن طريق اعتماد قانون محدد. وتذكر التقارير أن آليات التنسيق تواجه أحيانا بعض الصعوبات في إنجاح برنامج العمل الوطني وإضفاء الصبغة الرسمية عليه.

٦٤ 'الموارد المالية المخصصة في الميزانية الوطنية لدعم تنفيذ الاتفاقية، والمتاح والمطلوب من المعونة المالية والتعاون التقني، مع بيان الحاجات ودرجة أولويتها'

٢٣- لا تقدم التقارير، إجمالا، سوى القليل من المعلومات الدقيقة عن الموارد المالية المخصصة لعملية تنفيذ الاتفاقية. بيد أن تقرير اليونان يذكر أن التمويل اللازم للإجراءات المنصوص عليها في برنامج العمل الوطني سيوفر من ميزانية الدولة وأنه سيطلب أيضا إلى الاتحاد الأوروبي توفير بعض التمويل، ولا سيما في إطار الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية، والصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي، أو أيضا تقديم مساهمات خاصة. وذكرت البرتغال أن عمليات التمويل ستتم من خلال إعادة توجيه الموارد التي سبق تخصيصها. وتعزم تركيا إنشاء صندوق خاص لمكافحة التصحر.

٧٠ استعراض المعالم والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز وتقييم هذه المعالم والمؤشرات

٢٤ - تبين جميع التقارير اهتمام بلدان المنطقة بمؤشرات وآليات المتابعة. وهي تؤكد أيضا أنه توجد منذ عدة سنوات نظم مراقبة وطنية من المهم تعزيزها وتحقيق الانسجام بينها. وتفيد التقارير بأن إسبانيا واليونان وتركيا تستند إلى نظام مؤشرات DPSIR (الحالة، الضغط، الاستجابة) الذي يشكل موضوع أعمال هامة تنسقها لجنة التنمية المستدامة (التابعة للأمم المتحدة)، وهي أعمال شرعت عدة بلدان أطراف متأثرة، بدورها، في القيام بها. وتحاول البلدان المذكورة أنفا أن تكيفها لتلائم حالتها وأن تضعها موضع التطبيق، إلا أن التقارير لا تصف النتائج التي تم الحصول عليها. وتستخدم البرتغال مؤشرات تقليدية. ولا تشير التقارير كثيرا إلى المؤشرات المستخدمة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

جيم - الاتجاهات العامة في البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط

٢٥ - تتيح التقارير الوطنية الواردة تكوين فكرة عامة عن مدى التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية في البلدان المعنية. وتركز كل هذه البلدان، بالدرجة الأولى، على آليات التنسيق الخاصة بها، فضلا عن إعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها. وكما سبق أن أشير في الفقرة ٥ أعلاه، تتبع التقارير، إجمالاً، الهيكل الموصى به. وتسهب في شرح التنظيم السياسي والإداري واختصاصات مختلف الدوائر العامة في البلد المعني. وتصف أيضا استراتيجيات المشاريع المقبلة وأهدافها، من دون أن تلجأ إلى تفصيل أساليب العمل والمراحل المقررة لإعداد برامج العمل الوطنية.

٢٦ - وتبين التقارير أن جميع البلدان قد أنشأت أجهزة تنسيق. وهذه الأجهزة هي، في الواقع، آليات مؤلفة من لجنة وطنية (صغيرة أو كبيرة)، وجهة وصل. وهذه الآليات مكلفة بشؤون الاتصالات حول جميع المسائل المتعلقة بالاتفاقية، وبتأمين التنسيق بين الوزارات والأجهزة الأخرى المعنية بالتصحر، العامة أو الخاصة، وبإعداد برامج العمل الوطنية وبتأمين مختلف مراحل إعدادها، حتى مرحلة اعتمادها. وتتباين درجات تقدم برامج العمل الوطنية بين بلد وآخر. ويبدو أن هذا التنسيق وهذه الرغبة في إعطاء مركز رسمي لبرامج العمل الوطنية يواجهان صعوبات. وبالإجمال، تم فعلا الشروع في وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية في كل من البلدان، إلا أن التقارير لا تقدم الكثير من التفاصيل عن المشاريع الملموسة التي يجب أن تنفذ في إطار برامج العمل الوطنية وعن الموارد المالية المخصصة لآليات التنسيق أو لمشاريع مكافحة التصحر الجاري تنفيذها في إطار الخطط أو البرامج الموضوعة قبل الاتفاقية.

٢٧ - وتبين التقارير وجهة نظر البلدان الأطراف بشأن عمليات المشاركة، وتقدم بعض المعلومات عن إقامة هذه العمليات. وتشير بعض التقارير إلى صعوبة هذا الحوار الجديد بين الجهات المعنية. وتبين التقارير، من ناحية، تعقد التنظيم السياسي والإداري للبلدان الأطراف، ومن ناحية أخرى، صعوبات تنسيق الأمور المشتركة بين القطاعات، مثل التنمية الريفية المستدامة، وحماية البيئة، والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، والتخطيط والتنظيم

العمراي. والواقع أن بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط هي بلدان تتوفر لديها هياكل إدارية ودوائر تقنية قديمة جدا وأن أي توزيع جديد للاختصاصات قد يثير مشاكل. وبالنظر إلى أن عمليتي مكافحة التصحر والتنمية المستدامة هما، بطبيعتهما، عمليتان تشملان عدة قطاعات وعدة تخصصات، فإن جهات الوصل ولجان التنسيق قد واجهت، أحيانا، صعوبات معينة من جراء ذلك.

ثالثا - البلدان الأطراف الأخرى المتأثرة

ألف - التقارير الوطنية الواردة

٢٨- وجهت الأمانة رسالة تذكير إلى البلدان الأطراف المتأثرة الأخرى وهي: أذربيجان، أرمينيا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، ورومانيا. وتم بحلول ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، تلقي التقارير الوطنية من جميع البلدان. ويستند التقرير الحالي على تلك التقارير. كما ترد ملخصات التقارير الوطنية في الوثيقة (A) ICCD/COP(4)/3/Add.3. لكن الأمانة لم تتلق أي بلاغ مشترك عملا بالفقرة ٦ من المقرر ١١/م أ-١. ويمكن الاطلاع على التقارير الكاملة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على العنوان التالي في موقع الإنترنت (www.unccd.int).

٢٩- وتم توحيد شكل التقارير عملا بالمقرر ١١/م أ-١ الذي تم التأكيد عليه من جديد في المقرر ٥/م أ-٢ ودليل المساعدة (ICCD/COP(3)/INF.3). وقد تقيدت جميع الأطراف بالحد الأقصى الذي نص عليه دليل المساعدة لطول التقارير والبالغ ٣٠ صفحة. بيد أنه فيما يتعلق بمضمون وأسلوب التقارير المقدمة، وخصوصا درجة الامتثال بمبكل الفروع كما ورد اقتراحها في دليل المساعدة، فقد تفاوتت التقارير من ناحية المضمون.

باء - توليف المعلومات الواردة في التقارير الوطنية

٣٠- قدمت كافة التقارير معلومات واقعية على وجه العموم، في حين تضمن بعضها الآخر تحليلا انتقاديا وتقييميا إلى جانب ذلك. وينبغي الإشارة إلى أن هذا التوليف قد لا يجسد كامل وفرة المعلومات والتفاصيل الواردة في فرادى التقارير لأن الغرض الرئيسي منه هو تبيان بعض الحقائق التي تهم الجميع.

١٠ - الاستراتيجيات والأولويات التي تم إرساؤها في إطار خطط و/أو سياسات التنمية المستدامة

٣١- فيما يتعلق بالخطط والاستراتيجيات الوطنية المتوفرة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، والتي تتصل بمكافحة التصحر، قدمت غالبية التقارير معلومات مسهبة عموما. وأكدت أنه تم أو يتم، في معظم الأحوال إدراج مبادئ التنمية المستدامة، وحماية البيئة، والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، بما في ذلك الكفاح ضد التصحر، حسب الاقتضاء، في كافة البرامج والسياسات الحكومية.

٣٢- وتطرق معظم التقارير إلى ذكر الاستراتيجيات المتصلة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. حيث تقول أذربيجان بأنها بدأت العمل على برنامج وطني للتنمية المستدامة. وتبلغ جورجيا عن خطة إرشادية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها وثيقة السياسة العامة الرئيسية التي تحدد استراتيجية التنمية في البلد على الأمد القصير. ويتم وضع هذه الخطة، ذات الصبغة غير الملزمة، سنويا من جانب وزارة الاقتصاد، وتتضمن الإجراءات التي سيتم اتخاذها في شتى القطاعات، بما في ذلك قطاع البيئة. وتشمل الخطة الإرشادية لعام ٢٠٠٠ تنفيذ أجزاء من برنامج تنمية القطاع الزراعي. وتطرق جمهورية مولدوفا إلى ذكر "النقاط المرجعية الاستراتيجية للتنمية الاجتماعي - الاقتصادي حتى عام ٢٠٠٥" باعتبارها الوثيقة القطرية الرئيسية التي تحدد الأهداف والأولويات والاتجاهات الأساسية للتنمية المستدامة، والتي أقرتها الحكومة في عام ١٩٩٨. وتم في هذه الوثيقة وضع قائمة بالأولويات الاستراتيجية التي تتمثل في إدماج المتطلبات الإيكولوجية في السياسات القطاعية إضافة إلى تكوين الوعي الإيكولوجي على كافة المستويات. وتورد رومانيا ذكر الاستراتيجية الوطنية لمنتصف المدة للتنمية الاقتصادية، التي تتضمن بين أمور أخرى الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الرئيسية ذات الصلة بأغراض الاتفاقية.

٣٣- وتؤكد جميع التقارير أيضا على وجود استراتيجيات و/أو خطط وبرامج وطنية، رغم أنها تتخذ أشكالا متباينة وما زالت في مراحل مختلفة من وضعها أو تنفيذها. وقد وضعت بعض البلدان كلاً من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحماية البيئة وأقرتها. ولم تضع بعض البلدان الأطراف الأخرى سوى خطط العمل الوطنية البيئية. وتذكر جميع التقارير أن الدعم والمساعدات المالية التي يقدمها البنك الدولي تلعب دورا هاما في إعداد هذه الاستراتيجيات والخطط بشأن حماية البيئة. وعلاوة على ذلك تظهر التقارير أنه في الاستراتيجيات و/أو الخطط والبرامج الوطنية البيئية يعتبر الكفاح ضد التصحر والأشكال الأخرى من تردي الأراضي أحد الأولويات الرئيسية. وينطبق ذلك أيضا على مجموعة عريضة من السياسات أو البرامج القطاعية. وخصت جميع البلدان الأطراف الزراعة والحراجة بالذكر باعتبارهما قطاعين لهما صلة خاصة بمكافحة التصحر والجفاف وتآكل التربة. كما ورد ذكر إدارة المياه والطاقة والمشاكل الاجتماعية (التنمية الريفية، ورفع مستويات المعيشة، والسكان) باعتبارها قطاعات تراعي فيها سياسات الدولة مشاكل التصحر وتردي الأراضي.

٣٤- وتعتبر كافة التقارير أن السياسات الوطنية المتصلة بالتنوع الحيوي وكذلك المشاريع المتصلة بتغير المناخ تلعب دورا هاما في الاستراتيجية البيئية الإجمالية وتنطوي على روابط معينة بالكفاح ضد التصحر. ولم يشر أي تقرير قضية التآزر في تنفيذ الاتفاقيات الثلاث على المستوى الوطني والمحلي. بل أفيد بأن المشاورات وعملية التنسيق فيما يتعلق بالاتفاقيات الثلاث لم تتخذ شكلها الرسمي بعد وأنها لا تتمان إلا من حين لآخر. وتشدد أرمينيا على ضرورة تجنب أي ازدواج ممكن بغية منع التداخل واتخاذ إجراءات غير منسقة في إعداد خطط العمل الوطنية.

٣٥- وأعتبر الاصلاح الزراعي والخصخصة وتطبيق اللامركزية في بعض التقارير استراتيجيات لها أثرها الشديد على الاستراتيجيات الوطنية في ميدان مكافحة التصحر وأما ترتبط بها. وشددت التقارير في هذا السياق على أن منح الحكومات المحلية والسكان المزيد من السلطات في إدارة الموارد الطبيعية، لا ينطوي على الدوام لسوء الحظ على الاعتراف والتسليم بهذه المسؤوليات أيضا. ويفيد التقرير بأن الخصخصة واصلاح القطاع الصناعي - الزراعي ونظام حيازة الأراضي تسفر عن بعض المشاكل المتعلقة بالاستخدام الرشيد للأرض والحفاظ على خصوبتها.

٢٤. التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية

٣٦- أبلغت كل من أذربيجان وأرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا عن وجود هيئة تنسيق وطنية معنية بالتصحر. وفي أذربيجان وأرمينيا وجمهورية مولدوفا تم، بعد الانضمام إلى الاتفاقية، اعتبار الوزارات/اللجان المعنية (ذات الصلة بالبيئة والموارد الطبيعية) من جانب الحكومة على أساس أنها هيئات تنسيق وطنية. وفي جورجيا أصبحت وزارة حماية البيئة والموارد الطبيعية هيئة التنسيق الوطنية، بسبب تفويض السلطات بصورة عامة إلى الهيئات القانونية الحكومية. ومع ذلك فقد تحدث بعض التغييرات فيما يتصل بتعيين هيئة التنسيق الوطنية لأن جورجيا تنظر حاليا في خيار يتمثل بتحويل وظائف هيئات التنسيق الوطنية من وزارة حماية البيئة والموارد الطبيعية إلى هيئة مشتركة بين القطاعات يخطط لإنشائها على شكل لجنة تنسيق حكومية لمكافحة التصحر. وتبلغ رومانيا، التي لم تعين هيئة تنسيق وطنية بعد، عن مشروع لتشكيل لجنة وطنية لمكافحة التصحر. وستكون هذه اللجنة مسؤولة عن إرساء استراتيجية ومشاريع وطنية وتحديثها لمكافحة التصحر والتخفيف من عواقب الجفاف، ورصد حالة التربة والمياه والتنبؤ بها في المناطق المعرضة للتصحر، ووضع الاقتراحات بشأن قوانين جديدة وتعبئة الموارد المالية، والاضطلاع بحملات توعية لاطلاع السكان على مشاكل التصحر والنهوض بالتعاون الدولي.

٣٧- وفيما يتعلق بضباط الاتصال الوطنيين المعنيين باتفاقية مكافحة التصحر، فهم موجودون في جميع البلدان لكن وظائفهم لم يتم تعريفها تعريفا واضحا في التقارير. وفي الكثير من الأحيان يشغل هذه المناصب مسؤولون رفيعو المستوى (نواب وزراء أو رؤساء إدارات) من هيئة التنسيق الوطنية. وفيما يتعلق بجورجيا، فقد تم تعيين ضابط اتصال مؤقت قبل تصديق الاتفاقية بفترة طويلة ولعب دورا أساسيا في عملية التصديق.

٣٨- وتم في أغلبية البلدان تشكيل لجان تنسيق وطنية متعددة القطاعات لمكافحة التصحر من جانب هيئات التنسيق الوطنية. وتتمثل الصبغة الشاملة والمتعددة الاختصاصات للجان التنسيق في مشاركة كبار الموظفين من الوزارات والإدارات الحكومية ذات الصلة، والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. ولكن لجان التنسيق لا تتمتع بالاستقلال المالي ويتم تمويلها من ميزانية الدولة عن طريق هيئات التنسيق الوطنية. وقد أدرجت جورجيا

أيضا قائمة بالوزارات والإدارات الحكومية ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية التي تدعم هيئة التنسيق الوطنية.

٣٩- وذكرت التقارير أن البلدان ما زالت في مراحل متباينة من عملية رسم خطط العمل الوطنية. وتعكف كل من أذربيجان وأرمينيا وجورجيا على وضع تفاصيل خطط عملها الوطنية. وتورد جمهورية مولدوفا معلومات عن اعتماد الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ لبرنامج العمل الوطني بشأن مكافحة التصحر. ومن المفترض أن يستغرق تنفيذ هذا البرنامج عشر سنوات، حيث الأولوية الرئيسية فيه هي استعادة التوازن الإيكولوجي للأراضي المعرضة لعملية التصحر. وتعكف رومانيا الآن على وضع استراتيجية بشأن مكافحة التصحر والجفاف.

٤٠- وفيما يتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي تتضمن معظم التقارير معلومات مسهبة وزاخرة. ويقال بأن عملية الإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية الجذرية في البلدان الأطراف وانبها اعتماد دستور جديد وعدد من القوانين في مختلف الميادين، بما فيها حماية البيئة. غير أن وضع وتعديل التشريعات الجديدة لا يواكبان دوما التحولات المستمرة والسريعة، والتي قد تعوق في بعض الحالات تنفيذ الاستراتيجيات الجديدة، بما فيها تلك التي تهدف إلى حماية البيئة. وتذكر أرمينيا أن الدستور الجديد الذي تم اعتماده في عام ١٩٩٥ يضمن حماية البيئة، إضافة إلى إعادة إنتاج الموارد الطبيعية واستخدامها استخداما رشيدا. ويبلغ البلد نفسه عن اعتماد قانون تعليم جديد في عام ١٩٩٩، ينص على تشجيع تبني وجهة نظر إيكولوجية كأحد مبادئ سياسة الحكومة في مجال التعليم. ويهدف القانون بين أمور أخرى، إلى إدراج مشكلات التصحر في برامج التعليم العامة. وأدلت جورجيا بملاحظات حادة حول مضمون الإطار القانوني.

٤١- وتسلم جميع التقارير بأنه ينبغي أن تستعرض عملية وضع خطط العمل الوطنية الإطار التشريعي والمؤسسي القائم وأن توصي باتخاذ تدابير لاعتماد تشريعات راهنة أو سن قانون جديد يضمن وجود إطار وظيفي وقانوني وتنظيمي متين من أجل التنفيذ الصحيح والشامل لشروط اتفاقية مكافحة التصحر في البلد الطرف المعني. وتشير بعض التقارير إلى أن التشريع البيئي الحالي لا يتماشى كليا مع متطلبات المعايير والمعاهدات والاتفاقات الدولية الجديدة. بما في ذلك اتفاقية مكافحة التصحر. وتضيف هذه التقارير أن الإجراءات المتخذة لتقريب التشريعات الوطنية من الاتفاقية ينبغي أن تدرج في خطط العمل الوطنية، والمثال على ذلك، إعداد مشاريع القوانين واللوائح (القوانين الفرعية) والتعديلات على التشريعات الحالية المتصلة بقضايا التصحر، إضافة إلى إعداد مسودات مشاريع بشأن الترتيبات المؤسسية التي تعالج قضايا التصحر. وتخص أرمينيا بالذكر التشريع في مجال استخدام الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى على أنه مجال يتطلب التحسين، وخصوصا في الاتجاهات التالية: تعزيز تدابير الإنفاذ الحالية، وحفز تنفيذ الإجراءات الإلزامية من أجل الحفاظ على موارد الأراضي من جانب المواطنين عن طريق آليات اقتصادية.

٣٤ عملية المشاركة دعماً لإعداد وتنفيذ برامج العمل

٤٢- وفقاً لما تفيد به جميع التقارير تسلم البلدان الأطراف بأنه ثمة ضرورة لرسم بعض السياسات والتدابير المحددة ضمن الاستراتيجيات العامة تهدف إلى تعزيز عملية المشاركة دعماً لإعداد وتنفيذ برامج العمل من أجل مكافحة التصحر. وتشدد معظم التقارير في هذا السياق على أهمية السياسات الإعلامية ورفع مستوى الوعي بشأن مختلف جوانب الكفاح ضد التصحر وتدهور التربة. ويرد في التقارير ذكر جمهرة واسعة من الأنشطة ذات الصلة، تتراوح بين تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل، على المستويين الوطني والمحلي، وبين ترجمة وثائق اتفاقية مكافحة التصحر إلى اللغات المحلية، وتوزيع المواد التعليمية مجاناً وإحياء ذكرى اليوم العالمي لمكافحة التصحر في ١٧ حزيران/يونيه.

٤٣- وتفيد التقارير بأن وسائل الإعلام تلعب دوراً أساسياً في هذه العملية. فمن خلال المؤتمرات الصحفية والجلسات الإعلامية والنشرات الصحفية، تسهل جميع هيئات التنسيق الوطنية توفير الدعم بالمعلومات لتوفير الرأي العام بشأن المشاغل البيئية. ولا يمكن المبالغة في أهمية برامج الإذاعة والتلفزيون الخاصة في هذا المضمار. فحملات وسائل الإعلام بشأن التصحر وتدهور الأرض التي تنظمها هيئات التنسيق الوطنية تسفر عن ردة فعل نشطة من جانب السكان المحليين، بما في ذلك توجيه رسائل جماعية إلى الصحافة ومحطات التلفزيون والإذاعة على شكل معلومات عائدة ثمينة.

٤٤- وينتظر بأن تقوم المنظمات غير الحكومية، التي طالما نشطت في مجال حماية البيئة، بالمساهمة مساهمة ذات شأن في شرح عملية اتفاقية مكافحة التصحر بمختلف الطرق. والمثال على ذلك أنه تم تعيين ممثلين عن المنظمات غير الحكومية كأعضاء في جميع لجان التنسيق المتعددة القطاعات المعنية بمكافحة التصحر، وهي تشارك مع المسؤولين الحكوميين في وضع وصياغة خطط العمل الوطنية. وفي أذربيجان انتخبت المنظمات غير الحكومية من بينها منظمة غير حكومية تتولى تنسيق وتوجيه الجهود التي تبذلها جميع المنظمات غير الحكومية في مجال التصحر وتقييم اتصالات دائمة مع هيئة التنسيق الوطنية.

٤٥- ومن الجدير بالذكر أن الأخذ بالديمقراطية يسهل عملية المشاركة ورفع مستوى الوعي دعماً لإعداد وتنفيذ برامج العمل. وتذكر أرمينيا وجمهورية مولدوفا أن الدستور الجديد يضمن سبل الوصول إلى المعلومات البيئية لأي مواطن في البلد. وتؤدي عملية الأخذ باللامركزية إلى إعادة توزيع الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالموارد البيئية والطبيعية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية لصالح المستويات المحلية.

٤٦- وبالنظر إلى ضرورة إرساء أسس تعليمية وتدريبية وعلمية لمكافحة التصحر، فقد تم إعداد مقترحات بشأن الشروع في وضع مقررات تعليمية خاصة في مجال حماية البيئة، بما في ذلك الحفاظ على الأراضي، وذلك من أجل النظم التعليمية العامة والمتخصصة في أحد البلدان الأطراف، وتم تقديم هذه المقترحات إلى الحكومة للنظر فيها.

٤٧- ويسلم أكثر من تقرير واحد بالدور الخاص الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية للمرأة والشباب والطلاب في عملية اتفاقية مكافحة التصحر. ففي أذربيجان تضم خطة العمل الوطنية بشأن نوع الجنس أحكاما ذات صلة بالكفاح ضد التصحر، وتردي التربة والاستخدام غير المستدام لموارد الأراضي. ويفيد تقرير جورجيا بأن إشراك المنظمات البيئية من الشباب قد أثبتت نجاحاتها.

٤٨- وتذكر بعض التقارير بأن تطوير التعاون الدولي الفعال فيما بين المنظمات غير الحكومية، وخصوصا فيما يتعلق بالمشاريع العابرة للحدود التي تنفذها البلدان المجاورة، وتشدد على الحاجة للدعم الخارجي من جانب المنظمات والجهات المانحة الدولية من أجل المضي قدما في تعزيز دور المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة المحلية في عملية اتفاقية مكافحة التصحر.

٤٩- العملية التشاورية دعما لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية واتفاقات الشراكة مع البلدان الأطراف المتقدمة وغيرها من الكيانات المهتمة بالأمر

٤٩- بالنظر إلى أنهما لم تصبح أطرافا في الاتفاقية إلا مؤخرا، فإن التقارير التي قدمتها هذه الأطراف لا تحتوي إلا على التمرير اليسير من المعلومات عن العملية التشاورية. وما زالت معظم هذه الأطراف تعكف على إعداد خطط عملها الوطنية. وتفيد جورجيا بأن أنشطة الشركاء الأجانب في الحفاظ على التنوع البيولوجي، وإدارة موارد الأراضي، والحراثة، والزراعة، إلخ. تشير إلى وجود إمكانية لتوسيع نطاق هذه الأنشطة في المستقبل لتمتد إلى المجالات المتصلة بالتصحر أيضا. وعلى الرغم من ذلك فإن بعض التقارير تذكر، ضمن العملية التشاورية بشأن القضايا المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر، الدور الفعال الذي تلعبه المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتذكر بعض التقارير أيضا التعاون الدولي في إطار المشاريع الإقليمية، من قبيل البرنامج الإيكولوجي لبحر قزوين وفرقة العمل الإقليمية الأوروبية المعنية بالجفاف. وثمة إمكانيات كبيرة لإقامة روابط فعالة مع مسألة التصحر ضمن إطار بعض المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة حاليا والمزمع تنفيذها.

٥٠ 'التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها ضمن إطار برامج العمل الوطنية، بما في ذلك التدابير المتخذة لتحسين البيئة الاقتصادية، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين التنظيم المؤسسي والمعارف بشأن التصحر ورصد وتقييم آثار الجفاف

٥٠ - تتضمن جميع التقارير معلومات غزيرة إلى حد ما عن هذا الموضوع لكن درجة الامتثال بدليل المساعدة، وكذلك تقديم المعلومات بشأن فروع محددة، فتنفوت تفاوتاً كبيراً. ولا تغطي جميع هذه الفروع في بعض التقارير. وتبحث تقارير أخرى بصورة رئيسية في التدابير والأنشطة التي تم تقديمها للنظر فيها فحسب بدلاً من صياغتها أو تنفيذها.

٥١ - وفيما يخص التشخيص الكامل للتجارب الماضية، تفيد معظم التقارير بأن عمليات التقييم والدراسة لأنشطة ما قبل المرحلة الانتقالية في ميدان مكافحة التصحر وتدهور الأرض تم تنفيذها قبل البدء برسم خطة العمل الوطنية. وتبين التقارير أن الأنشطة الماضية كانت تستهدف عادة تحقيق غايات ضيقة إلى أبعد الحدود، وأن تنفيذها كان يعتبر من مسؤولية هيكل حكومي واحد، ولهذا السبب، لم يتم اللجوء إلا للصكوك التنظيمية عموماً. وتوضح بعض التقارير بأن الآثار الإيجابية (إن وجدت)، التي لا تلقى الدعم على الصعيد المحلي، اختفت حال تغيير الإطار التنظيمي بما يتفق مع إعادة هيكلة النظام الأساسي لحسن الإدارة. وتشدد جورجيا أيضاً على أن الجهود المشتركة والمتكاملة وحدها قادرة على النهوض بالتدابير السليمة وتحقيق أهدافها. وبالتالي فإن جزءاً لا يستهان به من عملية إعداد خطط العمل الوطنية يتطلب مشاركة السكان والحكومات المحلية في المناطق المتأثرة من البلد.

٥٢ - وقد أسفرت البحوث المتصلة بالتصحر التي أجرتها المؤسسات العلمية في الماضي عن نتائج مثيرة للاهتمام، وهي واسعة النطاق بما فيه الكفاية لتبرر إجراء عملية استعراض لها. وبالإضافة إلى ذلك فإن مجموعة كبيرة من البيانات الجغرافية والجيولوجية والمناخية والهيدرولوجية وغيرها من البيانات تم جمعها على مدى عقود من الزمن، لكن معظم هذه البيانات بحاجة إلى إعادة الترتيب كي يمكن استخدامها في عملية تجهيز البيانات الحديثة. وفيما يتعلق بالبرامج التقنية القائمة والمشاريع الوظيفية المتكاملة لمكافحة التصحر، تتضمن معظم التقارير قائمة طويلة عموماً بالإجراءات الجديدة التي يتم تنفيذها أو التدابير المخطط لاتخاذها في شتى المجالات ذات الصلة.

٦٠ 'المخصصات المالية في الميزانيات الوطنية لدعم التنفيذ، والمساعدات المالية والتعاون التقني المتحصل عليهما واللازمين، وتحديد المتطلبات وترتيبها حسب الأولوية

٥٣ - يبدو أن المعلومات المقدمة حول هذا الموضوع كانت سطحية وضيئة إلى حد ما، لكن بعض البلدان تنطبق إلى ذكر بعض الآليات المالية (الضرائب الإيكولوجية، الصناديق الوطنية، إلخ). وفيما يتعلق بالآليات المالية المعتمدة، تشير جورجيا إلى الإيرادات من الضرائب "الإيكولوجية" المحلية المفروضة على المواد/الانبعاثات/

التصريفات الضارة، وعلى استخدام الوقود المباع بالتجزئة والموارد الطبيعية، ينبغي وفقا للمتطلبات القانونية، أن تنفق على حماية البيئة، بما في ذلك الكفاح ضد التصحر. لكن التقرير يذكر أيضا أن ذلك لا يبدو وكأنه يحدث على الإطلاق على الصعيد العملي لأن الحكومات المحلية تفضل تحويل هذه الإيرادات لأغراض أخرى، مثل الإنفاق الاجتماعي. وجمهورية مولدوفا تفيد بأن برنامج العمل الوطني الذي أقرته يتلقى التمويل من الجهات الفاعلة الاقتصادية (٩٣ في المائة من التكلفة الإجمالية)، ومن ميزانية الدولة (٢,٧ في المائة)، ومن الجهات المانحة والمنظمات الأجنبية (٣,٦ في المائة). ومن الموارد الخارجة عن الميزانية (٠,٧ في المائة).

٥٤ - وفي حالات أخرى، قدمت التقارير معلومات عن وضع مفهوم الصندوق الوطني لمكافحة التصحر. ومن المتوقع أن يتم تمويل هذا الصندوق بصورة مشتركة بين الحكومة المركزية والقطاع الخاص والجهات المانحة. والهدف الرئيسي من الصندوق هو ضمان مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في تنفيذ البرامج المعدة لمكافحة التصحر. وتتضمن بعض التقارير أرقاما محددة لمتطلبات الصندوق من أجل برامج ومشاريع بعينها ذات صلة بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي. وتفيد أذربيجان بوجود صندوق احتياطي لحماية البيئة، تديره وزارة المالية واللجنة الحكومية المعنية بالإيكولوجيا. ويتم تمويل الصندوق من خلال الغرامات الإيكولوجية والرسوم المفروضة على تلويث البيئة. ومع ذلك فإنه لا تتوفر لهذا الصندوق سوى موارد محدودة جدا.

٧' استعراض المعالم والمؤشرات المستخدمة في قياس التقدم المحرز وتقييمه

٥٥ - تشير معظم التقارير إلى الحاجة للمساعدة الأجنبية في إرساء وتنفيذ نظم رصد ومعلومات حديثة بشأن حماية البيئة والتصحر. وتتناول أربعة تقارير بصورة رئيسية قضايا الرصد ونظم المعلومات بخصوص التصحر. وتفيد أذربيجان بأنها انتهت من وضع نظام موحد للرصد الإيكولوجي، بما في ذلك رصد التصحر وتدهور الأرض. ويتوقع بأن يحل هذا النظام محل خمسة نظم رصد كانت تستعمل حتى الآن من جانب خمس هيئات مختلفة.

جيم - الاتجاهات المستجدة في البلدان الأطراف المتأثرة الأخرى

٥٦ - يتفاوت الوضع في آحاد البلدان تفاوتا كبيرا، مما يزيد عملية رسم اتجاهات مشتركة واضحة تعقيدا. وتبين التقارير بأن معظم البلدان الأطراف ما زالت في المرحلة التمهيديّة من تنفيذ الاتفاقية. ويعود ذلك جزئيا إلى أن التصديق على الاتفاقية من جانب معظم البلدان الأطراف المقدمة للتقارير جاء متأخرا لكنه يعود إلى حد أكبر للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشديدة الخطورة، التي تواجه تلك البلدان منذ بداية عملية التحول الاجتماعي - الاقتصادي الجذرية.

٥٧ - وتتأثر كافة البلدان الأطراف التي قدمت التقارير بالتصحر ولكن لدرجات متفاوتة من الحدة. وفي الوقت نفسه فإن الأثر السلبي المترتب على تدهور الأرض والتصحر وتكرار حالات الجفاف بالنسبة لاقتصاد البلدان

الأطراف لا يمكن المبالغة في أهميته. ومن شأن هذا الأثر أن يتنامى ويزداد ويشكل عائقا أمام التنمية الإجمالية، ولا سيما في البلدان التي تلعب فيها الزراعة دورا مهما في الاقتصاد.

٥٨ - والسمة المحددة الأخرى التي تسود البلدان الأطراف المقدمة للتقارير أنها تمر بعملية تحول اجتماعية - اقتصادية جذرية، وخصوصا فيما يتعلق بالجمهوريات الأربع المستقلة حديثا من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق. وكما هو الحال بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فإن هذا التحول يستغرق بعض الوقت وتواكبه صعوبات اقتصادية خطيرة ومطولة، تزيدها تفاقما في بعض الأحيان القلاقل السياسية. وفي الوقت نفسه فإن المرحلة الانتقالية تتيح الفرص اللازمة لاستعراض الإطار التشريعي.

٥٩ - وعلى الرغم من المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية المستمرة، فإن التقارير تبين التزام الأطراف بالاتفاقية وجهودها الحثيثة الهادفة إلى تطوير عملية اتفاقية مكافحة التصحر في فترة قصيرة نسبيا، وقد أحرزت تقدما ملحوظا في استهلال كل ذلك. وتم إضافة الحفاظ على التربة ومكافحة تدهور الأرض والتصحر إلى السياسات والاستراتيجيات الوطنية الجديدة لحماية البيئة. إضافة إلى السياسات القطاعية، وخصوصا بشأن الزراعة والحراجة وإدارة المياه والطاقة والنقل والتنمية الريفية.

٦٠ - وتم إحراز تقدم بشأن التدابير المؤسسية أيضا. فهيئات التنسيق الوطنية وضباط الاتصال الوطنيين ولجان التنسيق المتعددة القطاعات الوطنية المعنية بمكافحة تدهور الأرض/التصحر تم، أو يتم، إنشاؤها في البلدان الأطراف المقدمة للتقارير. وتتقدم عملية إعداد برامج العمل الوطنية بشأن مكافحة التصحر في أربعة بلدان، في حين تم مؤخرا إقرار خطة عمل وطنية مدتها عشر سنوات في جمهورية مولدوفا لهذا الغرض.

٦١ - وقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بتعزيز العملية التشاركية في دعم إعداد خطط العمل الوطنية وتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. ويساهم التحول إلى الديمقراطية واللامركزية والخصخصة وإصلاح الأراضي في الاستزادة من تطوير عملية المشاركة وتسهيل أنشطة المنظمات غير الحكومية المهتمة وضمان تزايد أهمية دور السكان المحليين، بمن فيهم النساء والشباب، في عملية اتفاقية مكافحة التصحر. ويمكن زيادة مشاركة السلطات المحلية في عملية اتفاقية مكافحة التصحر من خلال القنوات الحكومية الروتينية والآليات الأفقية التي تم إيجادها مؤخرا. وفي كلتا الحالتين، يتطلب الأمر بذل جهود جبارة للحفاظ على مستوى رفيع من عمليات تبادل المعلومات مع المجتمعات المحلية. ولا بد، من أجل تحقيق هذا الغرض من تعزيز الفهم والاهتمام الحقيقيين، محليا، واتباع أساليب عملية وواقعية، مثل المشاريع الإرشادية الصغيرة لتحسين الممارسات الزراعية، التي يمكن أن تشكل حافزا لإثارة الاهتمام في أوساط السكان المحليين.

٦٢- وتعرب جميع البلدان الأطراف المقدمة للتقارير عن تقديرها للدعم الفعال الذي تقدمه المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية في المرحلة الأولية من عملية اتفاقية مكافحة التصحر، ويبدو أن الجميع يرى في الوقت ذاته أن زيادة كبيرة في التمويل، الداخلي والخارجي على حد سواء ستتيح للبلدان الأطراف الإبقاء على الزخم و/أو المضي قدما بخطوات أسرع في تنفيذ الاتفاقية. وفي بعض الحالات قد يدفع نقص الأموال الشديد إضافة إلى استمرار الصعوبات الاقتصادية على وجه العموم بالسلطات الوطنية إلى تغيير سلم أولوياتها لصالح الاحتياجات الاجتماعية الملحة مما يلحق الأذى بحماية البيئة، بما في ذلك الكفاح ضد تدهور الأرض/التصحر. ومن هنا فإنه ثمة ضرورة للمضي في تعزيز التعاون الدولي وفي مكافحة التصحر إضافة إلى تحقيق التآزر بين جميع البرامج والاتفاقات البيئية.

٦٣- ويبدو أن الاتجاه نحو وضع آليات مالية وطنية جديدة لتمويل حماية البيئة، بما في ذلك الكفاح ضد تدهور الأرض/التصحر، يستحق اهتماما خاصا. وينطبق ذلك بصورة خاصة على نظام الضرائب الإيكولوجية إضافة إلى الصناديق الوطنية الخاصة التي سيتم تمويلها بصورة مشتركة من جانب الحكومة المركزية والقطاع الخاص والجهات المانحة.

٦٤- وتحمل الخبرات المبدئية المكتسبة من بعض المشاريع الإيكولوجية العابرة للحدود المتصلة بالحفاظ على الأراضي على الاعتقاد بأن المزيد من الدعم للتعاون دون الإقليمي في مجال مكافحة تدهور الأرض/التصحر قد يكون أمرا فعالا بالنسبة لتكاليه، ولا سيما بين البلدان ذات الحدود المشتركة والأنماط المتماثلة من التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

الجزء الثاني: التقدم المحرز بشأن المرفق المتعلق بالتنفيذ على المستوى الإقليمي بالنسبة لبلدان شمال البحر الأبيض المتوسط

٦٥- اعتمد مؤتمر الأطراف في المقرر ٤/م أ-٣ المتعلق ببرنامج عمله [الفقرة ١(أ) (ط)] إدراج النظر في التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في وضع وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في الأقاليم غير الأفريقية في جدول أعمال دورته الرابعة، وإن اقتضى الأمر، دورته الخامسة.

٦٦- أما البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر المتوسط فكانت وقت إعداد هذا التوليف، فهي ألبانيا وإسبانيا وقبرص وإيطاليا ومالطة والبرتغال واليونان وتركيا. وفي عام ١٩٩٥ تم تشكيل مجموعة عمل بموجب المرفق الرابع، يضم كل من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتركيا واليونان برئاسة تناوبية، (برئاسة إيطاليا حاليا). وكانت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي ضمتها هذه المجموعة، آنذاك البلدان الأطراف الوحيدة المدرجة في المرفق المتعلق بشمال البحر الأبيض المتوسط. وتقرر البلدان الأعضاء في هذه المجموعة بنفسها

أنشطتها وتمولها. وبما أن هذه المجموعة قامت منذ ذلك التاريخ بأنشطة ذات طابع إقليمي، فإنه تم وضع تقرير إقليمي من جانب رئيس المجموعة (إيطاليا) بالتعاون مع الشركاء الآخرين في المجموعة، وتقديمه من أجل المصادقة عليه في الاجتماع الوزاري المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في مورشيا، بإسبانيا. وقدم الرئيس الإيطالي فيما بعد بصورة رسمية إلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر التقرير الإقليمي للمجموعة المدرجة في المرفق الرابع. وقد اتخذ هذا التقرير شكلا خاصا به بالنظر إلى درجة التقدم المحرز في برنامج العمل الإقليمي، بيد أنه يضم عناصر من الشكل المنصوص عليه في المقرر ١١/م أ-١. ويرد هذا التقرير بصفة مرفق للوثيقة الحالية ويرسم الاتجاهات الإقليمية الرئيسية لهذه البلدان فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

Annex

**REPORT OF THE GROUP OF ANNEX IV COUNTRIES ON
THE IMPLEMENTATION OF THE UNCCD²**

The present report has been prepared by the Italian National Committee in its function of presidency of annex IV. The report has been approved at the fifth Ministerial meeting held in Murcia, Spain, on 16 June 2000. The conclusions of the fifth Ministerial meeting of which this report is an integral part are available at the Internet site www.desertification.it.

TABLE OF CONTENTS

	<u>Page</u>
EXECUTIVE SUMMARY	19
1. INTRODUCTION	20
2. HISTORY OF NORTHERN MEDITERRANEAN ANNEX	22
2.1 PRELIMINARY ACTIVITIES BEFORE THE ENTERING IN FORCE OF THE CONVENTION	22
2.2 REGIONAL COORDINATION COMMITTEE OF THE ANNEX IV GROUP	22
2.3 STATE OF PROGRESS OF NATIONAL ACTION PROGRAMMES	23
GREECE	23
ITALY	24
PORTUGAL	25
SPAIN	26
TURKEY	27
3. REGIONAL MEETINGS	28
4. REGIONAL ACTION PROGRAMME OF ANNEX IV	29
4.1 AIMS AND PURPOSES OF THE REGIONAL ACTION PROGRAMME	29
4.2 TERMS OF REFERENCE	29
4.3 INTERREGIONAL ACTIVITIES	31
5. RESEARCH & DEVELOPMENT	32
6. FUTURE DEVELOPMENTS OF ANNEX IV	35
BIBLIOGRAPHY	36
ATTACHMENT 1 - LIST OF MEMBERS OF THE COORDINATION COMMITTEE OF HE NORTHERN MEDITERRANEAN ANNEX	37

(2) Reproduced in the original language in which it was received, without formal editing by the UNCCD secretariat.

TABLE OF CONTENTS

	<u>Page</u>
ATTACHMENT 2 - LIST OF FOCAL POINTS OF NORTHERN MEDITERRANEAN ANNEX	38
ATTACHMENT 3 - CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS OF THE "WORKSHOP DESERTIFICATION, CLIMATE CHANGE, BIODIVERSITY AND FOREST: SYNERGIES FOR AN INTER-REGIONAL AGENDA BETWEEN NORTHERN AND SOUTHERN MEDITERRANEAN COUNTRIES", ROMA, 18TH FEBRUARY 2000	39
ATTACHMENT 4 - CONCLUSIONS, PROPOSALS AND RECOMMENDATIONS OF NGOS ON THE PARTICIPATION OF CIVIL SOCIETY IN COMBATING DESERTIFICATION AND DROUGHT IN THE MEDITERRANEAN, MURCIA, 16-18 JUNE 2000	40

EXECUTIVE SUMMARY

The Mediterranean basin is a region that has been inhabited for thousands of years by numerous cultures and civilisations. These have left an indelible mark on the environment and the landscape. In this region the recognition of the role of human action on desertification processes done by the UN Convention to Combat Drought and Desertification (UNCCD) has been a major step forward in selecting policies and measures. It is estimated that in the northern Mediterranean area land degradation affect 99.4 million ha, corresponding to 32% of the territory with arid, semi-arid and dry sub humid climate. This appraisal shows that land degradation has reached alarming levels in the northern Mediterranean region.

Within this framework Greece, Italy, Portugal, Spain and Turkey have agreed to coordinate their action by creating a regional annex of the Northern Mediterranean which is the IV regional implementation Annex of the UNCCD.

National Programmes to combat drought and desertification have already been presented by Portugal and Italy, while Spain has presented related guidelines. Greece has published and distributed to the public its provisional action plan. Turkey is still drawing up its programme.

Annex activities are coordinated by an interministerial committee that has set in motion a permanent mechanism for consultations among northern Mediterranean countries on the subject of efforts to combat degradation and desertification.

The group of countries of the Northern Mediterranean annex countries have worked during the COPs and have been organised single-theme workshops to identify some priorities in preparation for the Regional Action Programme contemplated by the UNCCD. Priorities have been discussed, integrated and approved by National Committees and by the NGOs of the Northern Mediterranean region. The drawing up of a Regional Action Programme based on these priorities is a joint undertaking of countries that sets out to raise awareness of the phenomenon and involve as many social actors as possible in the implementation of the UNCCD as well as the General Directorates of the European Commission in desertification-related problems.

The uniqueness of this region has been acknowledged and emphasised by international treaties and agreements, such as the Barcelona Convention of 1976 and the Barcelona Declaration of 1995 underpinning the Euro-Mediterranean Partnership. These agreements have been laying the foundations, through specific plans of action, for the creation of a context to promote trade/exchanges and the development of all countries in the region.

At an interregional level, Annex IV countries aim to coordinate their actions and create synergies between regional and sub-regional programmes and other international programmes such as the Mediterranean Action Plan (MAP), the Short and Medium Term Priority Environmental Action Programme (SMAP) and the Mediterranean Environmental Technical Assistance Programme (METAP) existing already in the area.

The international scientific community is actively involved in efforts to seek effective solutions to prevent and alleviate desertification-related problems in the Mediterranean area, through international organisations such as the UNEP, FAO and European Commission. EU research & development programmes in particular provide the context in which scientific projects and collaboration are effected among northern Mediterranean countries. The main issues tackled have been the study of indicators, management of water, soil erosion, climate changes and traditional technologies.

Future developments for the Annex IV group will consider the extension to other affected country parties of the Northern Mediterranean region, continuing efforts to elaborate common projects on indicators, pilot areas, the sharing of information through a Clearing House Mechanism and the development of all possible synergies with other Convention and with North African countries.

1. INTRODUCTION

The northern Mediterranean region is a complex mosaic of diversified landscapes. It has been settled and cultivated for millennia by various cultures and civilisations. Much of the region is semi-arid and dry sub-humid and subject to seasonal droughts, high rainfall variability, or sudden intense downpours. It is also marked by high population densities, heavy concentrations of industry, and intensive agriculture in the coastal and flat areas. Less favoured areas are, on the other side, characterised by depopulation and abandonment of productive activities.

Mediterranean land degradation is often linked to poor agricultural practices. Soils become salinized, dry, sterile, unproductive and unprotected in response to a combination of natural hazards - droughts, floods, forest fires - and human-controlled activities - notably over-tilling irrational irrigation and overgrazing. Fertilisers, pesticides, irrigation, contamination by heavy metals, and the ecologically inappropriate introduction of exotic plant species is undermining the long-term health of the region's soils. Physical changes imposed on watercourses by the construction of reservoirs, the canalisation of rivers, and the drainage of wetlands are affecting land quality. Meanwhile, groundwater levels are declining widely, resulting among other things in salt-water intrusion into coastal aquifers. Some 80% of the region's available freshwater is used for irrigation.

The continuing growth of industry, tourism, intensive agriculture, and other economic activities along the coastlines is placing particular stress on coastal areas and on water resources. On the other hand the abandonment of land, particularly on marginal and easily eroded hillsides, weakened agricultural planning and land management.

The situation has been aggravated by the social and economic crisis of less industrialised areas where, in recent years, under the pressure of globalisation of economy many productive activities lost their local markets contributing to the generation of migration fluxes from rural to urban areas.

In the northern Mediterranean countries the development of the desertification process is in direct relationship with the crisis of urban centres where the traditional arrangement of the landscape made up of natural houses built with a low consumption of resources has been cast aside in favour of a model based on the massive building, energy waste and environment pollution. The increase of urban centres, the increase of products demand and the consumer goods cause the abandonment of traditional farming systems and the introduction of new methods and agricultural policies based on mono-cropping. The uprooting, the lost or the redefinition of elderly people or women's roles who own the knowledge entail the loss of management capabilities as for resources and traditional knowledge.

Greece, Italy, Portugal, Spain and Turkey have taken an active role throughout the UNCCD definition process, starting from the UNCED conference in Rio on sustainable development in 1992. Relative national parliaments have since ratified the convention. While indeed the declared aim of the UNCCD is that of combating desertification and drought in Africa, since the phenomenon is becoming catastrophic in that continent, these countries of the northern Mediterranean believe that the principles and methodologies for combating desertification set forth in the convention should also be applied to their national territories to combat the phenomena of desertification and land degradation.

The text of the northern Mediterranean Annex became part of the Convention right from its signature in Paris in 1994. With the exception of Turkey the countries currently forming part of the northern Mediterranean Annex are members of the European Union.

Activities performed under the northern Mediterranean Annex also receive the active support of "observer" that are parties to the UNCCD but are not affected, such as France, the Principality of Monaco and the European Community.

It is to be stressed that the role of the European Community is of strategic importance for the implementation of policies and measures to combat desertification in the Mediterranean area. The policies and programmes of the European Union are indeed one of the principal driving forces behind the development and protection of the environment in areas of the northern Mediterranean affected by desertification phenomena.

Another geo-political aspect of the utmost importance for the group of Annex IV countries is the combined presence in the Mediterranean area of countries from the Balkan area of Europe as well as of North African and Eastern Mediterranean countries belonging to the respective African and Asian Annexes of the UNCCD.

For the implementation of the UNCCD in the Mediterranean area and creation of synergies, it should be recalled that all countries looking onto the Mediterranean Sea adhered to the Barcelona Convention (1976) whose Mediterranean Action Plan is the basic instrument of regional collaboration in the environmental sphere in the Mediterranean region.

In this field must be remembered that the Parties of the Barcelona Convention have appointed the "Mediterranean Commission for the Sustainable Development" which have among its priorities issues the fight to desertification.

The "Clean Development Mechanism" of the framework Convention on Climatic Changes may also provide considerable opportunities for regional collaboration, combining the aim of reducing "greenhouse" emissions with that of combating land degradation and desertification.

It should also be remembered that the Euro-Mediterranean Partnership Process between countries in the EU and twelve countries in the south and east of the Mediterranean region. was embarked upon from the Barcelona Declaration adopted during the Barcelona Conference in 1995. The objectives of the agreement are peace, stability, security, growth and sustainable development with the perspective of the construction of a Euro-Mediterranean free trade area starting in 2010, and placed the environment and sustainable development among the priority issues of bilateral and multilateral programmes, in particular the "Short and Medium Term Priority Environmental Action Programme" (SMAP)

The MEDA programme of the European Union, is the financial instrument to implement to the Euro-Mediterranean Partnership.

Finally, must be mentioned the "Mediterranean Environmental Technical Assistance Programme" (METAP) promoted by European Investment Bank (EIB), EC, World Bank, UNDP, to promote technical support to (so far 13) Mediterranean and facilitate investment in this fiend. METAP activities are directed toward three priority issues for the region: integrated management of coastal and water resources; prevention of pollution in "hot spots"; promotion of institutional consolidation, participation and partnership.

This report was prepared by the Italian presidency on the behalf of the members of the group of Annex IV for the fourth session of the Conference of the Parties.

2. HISTORY OF NORTHERN MEDITERRANEAN ANNEX

2.1 PRELIMINARY ACTIVITIES BEFORE THE ENTERING IN FORCE OF THE CONVENTION

During the course of the 6th Interim Conference of the Intergovernmental Negotiating Committee (INCD), held in New York in January 1995, the need was stated for proceeding to draw up the national and regional programmes on combating desertification, for the purpose of facilitating the rapid implementation of the Convention as soon as it enters into force. Spain chaired the works of the group in the years 1995 and 1996 before the entering in force of the Convention.

Pursuing this line, a Regional Conference on Desertification for the northern Mediterranean Region was held in Almeria, in June 1995, and one of its conclusions was the agreement to set up a regional reflection group to prepare guidelines for a Regional Action Programme (RAP). This agreement has been reported in INCD 7 Nairobi, August 1995, and INCD 8 Geneva, February 1996.

With these premises, the first session of the Reflection Group was held in Madrid in July 1995, hosted by the Ministry of Foreign Affairs of Spain on his quality of Chairman of the Group, with attendance of representatives of France, Greece, Italy, Portugal, Spain, Turkey, the European Union and the Interim Secretariat of the CCD.

2.2 REGIONAL COORDINATION COMMITTEE OF THE ANNEX IV GROUP

After the convention came into force, in 1997 a coordination committee was formed, made up of reporting members responsible for the implementation of the UNCCD at a national level.

The UNCCD provided the opportunity to create a regional workgroup among affected country parties of the northern Mediterranean that could deal jointly with desertification issues within the UNCCD, the OECD and the EU since until the convention came into force no inter-State consultation structures existed. This coordination initiative involving affected country parties of Northern Mediterranean Annex (Greece, Italy, Portugal, Spain and Turkey) has been chaired until now, on a rotational basis, by Portugal in the years 1997 and 1998 and by Italy in 1999 and 2000.

The coordination committee is made up of ministers from the countries of the Annex IV group (see attachment 1); European Commission and French representatives have taken part in meetings as observers.

The coordination committee has so far met five times during the Conferences of the Parties, as well as during inter-session periods:

- Dakar, Senegal, 8th November 1998, during the works of the second COP
- Lisbon, Portugal, 17th June 1999 for the presentation of the Portuguese NAP;
- Recife, Brasil, 22nd November 1999, during the works of the third COP
- Rome, Italy, 17th February 2000 for the presentation of the Italian NAP
- Murcia, Spain, 16th June 2000 for the presentation of the Spanish guidelines of the NAP.

During these meetings debate has centred on topics concerning the drafting of the Regional Action Programme and the implementation of decisions taken during the Party Conferences, and initiatives to be undertaken jointly have been assessed.

Annex IV countries, during the fourth ministerial meeting held in Rome, on 17th February 2000, agreed to finance a Mediterranean unit of the UNCCD secretariat, to invite Monaco to join the group as observer, and to open the meetings of Annex IV to the participation of representatives of NGOs.

During the fifth ministerial meeting held in Murcia on 16th June 2000, they approved the "Report of the group of the Annex IV countries on the implementation of the UNCCD" and gave mandate to the focal points to prepare the RAP on the agreed basis of the "Terms of Reference". They also agreed to meet again in Bonn during the COP IV and to consider among others the following issues:

- establishing the rules for the access to the Group of Annex IV Countries;
- possible admission, to join as observers to the Group, of countries belonging to the Mediterranean Basin and in particular some of them who launched on 20th May 2000 in Ancona the "Adriatic and Ionian Initiative (AII);
- proposal of the next Presidency of the Group;
- establishing the rules of rotation of the Presidency;
- Inter-Regional Mediterranean Action Programme;
- further implementing participation of the NGO's.

The ministerial coordination group is supported by a workgroup of technical experts and national "focal points" (see attachment 2). The technical group has met on a number of occasions to compare the progress being made by respective National Programmes. These meetings centred on the possibility of synergies between National Programmes and on a joint Regional Action Programme for the group of Annex IV. The technical workgroup submits proposals and documents for the approval of the coordination committee. One of its main tasks is to coordinate preparatory activities for the Regional Action Programme.

2.3 STATE OF PROGRESS OF NATIONAL ACTION PROGRAMMES

All countries of the group of Annex IV have worked to define their respective National Action Programmes. Portugal was the first country to approve the NAP, passed by the government in June 1999.

Italy's NAP was approved by the Italian government on 21 December 1999, and is now being implemented by the competent ministries and administrations.

The progress made in drawing up and implementing National Action Programmes in countries in the group is as follows:

GREECE

The Greek National Committee for Combating Desertification was established by the ministerial decisions of the Ministry of Agriculture. Its members include authorised officials of the Ministers of Agriculture, Environment, Public Works, Development, Economy, Foreign Affairs, delegates from Universities, Research Institutes and NGOs.

The Committee has prepared, on the basis of documents and suggestions submitted by four working groups of experts, the Provisional National Action Plan (PnP). The plan has been distributed to concerned public and private organisations and the media. It also has been presented at municipal meetings. The PnP consists of the following chapters:

- Definitions, principles and objectives
- Desertification processes in Greece

General measures on desertification prevention and mitigation
Measures for the agricultural sector
Measures for the Forest sector
Measures for the protection of fauna
Measures for the sector of animal husbandry
Measures for the sector of water resources
Measures for the socio-economic sector

The Committee has prepared and submitted to the UNCCD secretariat the National Report on the implementation of the Convention. It also published a report on drought and its mitigation in Greece.

The basic conclusions reached by the preliminary work can be summarised as follows:

1. Desertification is a real threat over a large sections of the Central and southern eastern mainland, the Aegean islands and Crete.
2. Areas under various degree of desertification threat occupy approximately 1/3 of the country.
3. Mitigation efforts so far have been insufficient. Public awareness is at low level. There is an urgent need for serious legal and institutional changes.
4. There are serious knowledge gaps concerning factors, processes and mitigation of desertification.

ITALY

In September 1997, the Italian President of the Council has instituted the National Committee to combat drought and desertification. The Committee has been working on the implementation and the dissemination of information aimed at combatting desertification in Italy. Its most important activity has been the involvement of different institutions and the organisations to co-ordinate initiatives to combat drought and land degradation taking in account the social, economic, energetic, environmental and cultural aspects.

Policy initiatives undertaken by the National Committee brought positive results like a new strategy of co-operation, the promotion of new rules for soil protection and the law on water resources protection recently been approved by the Parliament.

Governmental and non-governmental organisation, scientific organisation, local communities and the are working together to define and implement common plans, in particular, in the following fields:

- management of natural resources, soil and water;
- coastal areas protection;
- improvement of compatible agriculture and zoo technique;
- sustainable tourism;
- environmental education and sustainable use of the resources;
- promotion of innovative technologies and unemployment support.

The National Committee prepared the "First national communication to combat desertification" submitted and approved by the Inter-Ministerial Committee for the Economic Planning (CIPE) - deliberation n.154/98 -, the National Committee has approved the "Guidelines for the National Plan" and finally the CIPE has approved the "National Action Programme to combat drought and desertification in Italy" - deliberation 229/99.

The Italian NAP is broken down into:

- National level;
- Regional and river basin programmes;
- Cooperation.

National level

The plan foresees that the Ministry of Treasury, the Ministry of Environment, the Ministry of Industry, the Ministry of Public Works, the Ministry for Agricultural and Forest Policies, the Ministry of Foreign Affairs, the Ministry of Foreign Trade locate the financial resources referred to:

soil protection;
sustainable management of water resource;
impact reduction of the productive activities;
territorial re-balance;
information, training and research.

The information, training and research programme to combat drought and desertification is under development. The plan is in deep involvement with the "National Research Plan for the protection of Climate".

Italian Regions and River Basin Authority programmes

The Italian Regions play a fundamental role in the implementation of the NAP, since control of the territory, planning and actions are performed locally and not centrally. Administrative decentralisation has rendered it necessary to fully involve regional authorities in the selection of objectives, priorities and means to combat desertification.

The NAP requires Italian Regions and River Basin Authorities to identify in their territory the areas at risk of desertification and to indicate the measures that have been or are to be enacted to combat the phenomena identified. In the current phase of political and administrative decentralisation, the national Committee has the task of coordinating, standardising and integrating Italian regional programmes, making the national government aware of aspects requiring national legislative action or actions within the context of the European Union.

Cooperation

The definition of cooperation objectives and strategies with developing countries is an integral part of the Italian NAP. Actions to combat desertification will be one of the priorities of Italian cooperation, which is aimed at working with the countries affected, in conjunction with other donor countries, to provide the technical and financial support required to implement the NAP. The National Committee and the Foreign Affairs Ministry have constituted a panel to plan the strategies and the actions of the Italian Co-operation to combat drought and desertification in the developing Countries including those that are connected to Italian initiative toward debt reduction.

PORTUGAL

1 - The State of NAP

The National Action Programme to Combat Desertification was approved in 1998, June 17 and is the result of a widespread participation by agents involved and interested in the issue of desertification, mainly from the most affected regions, in strict compliance with the spirit of the Convention to Combat Desertification.

We are now ready to begin the implementation of the NAP, as the key requirements were already satisfied:

- Campaigns to raise public awareness on the issue of desertification;
- Creation of conditions for a strong participation of public and private entities;
- Integrated interdepartmental and multi-disciplinary co-operation, from the drafting of policies up to the preparation of the implementation of specific actions;
- Creation of a National Committee to Co-ordinate the NAP and to monitor its implementation;
- Creation of a National Desertification Observatory, working closely with the National Committee, that will make possible the monitoring and the assessment of the programme's implementation.

2 - Elaboration of the NAP

A National Coordination Group was created in December 1996 to elaborate the NAP, presided by the Focal Point, including experts from 8 Ministries, several institutions of the civil service, some of the central departments and others from regional services, in a total of about 30 people. This Group was responsible for the preparation of a synthesis document on "Causes and consequences of desertification in Portugal", which was prepared to give to the public a scientific and technical background for discussion. The public working sessions were held at the regional level with the participation of the media, universities, environmental NGOs, experts from official departments, teachers from several education levels and individuals concerned with the problem.

A Scientific Council was also created to support the National Coordination Group. This Group was composed of 12 experts covering areas such as Climate, soil, water, rural development, economy and sociology.

SPAIN

In the framework of the procedure for the elaboration of the NAP the first step was the presentation to the National Advisory Council for the Environment (Consultant body in which all the sectors of the society are represented) of a document of principles by the Ministry of Environment. This document of NAP principles was favourably informed by the Council. Immediately a working group for the NAP draft preparation was constituted under the co-ordination of the Ministry of Environment. This is a scientific and technical group and is composed by representatives of the different sectors of the Administration which are competent in aspects of the desertification. The NAP Draft has been already elaborated and is ready for its submission to the Spanish society for a general process of discussion.

As a previous step to the discussion, amendment and approval of the draft NAP a document of Guidelines of the National Action Programme against Desertification has been prepared and its approval is expected by June 2000.

The consultative process is envisaged and structured based in the organisation of a set of sector working groups. These groups of discussion will be formed by the representatives of the administration and the civil society. After the consultative process in these groups the definitive document will be submitted to the Government for its approval.

According to the Draft NAP a National Committee will be instituted with the task of co-ordinate and supervise the application of the NAP. This National Committee is in the process of constitution and includes representatives of all the sectors related to desertification in the civil society and the administration.

The Draft NAP presents the assessment of the status of the desertification in the country and the proposals for a national policy against desertification. These proposals are: the determination and delimitation of the areas for action, the co-ordination of related sector policies and the identification and development of set of specific actions against desertification.

The determination of the areas for action is aimed to the delimitation of the physical spaces and the socio-economic environments in which the policy against desertification is going to be developed. Such determination is reached by the application to the territory of indicators on every of the elements that the CCD points out in the Annex IV as features that characterises the desertification in the Mediterranean.

The policy co-ordination is the key issue of the Spanish NAP. Because the desertification is a multi-sectorial and multi-disciplinary topic it requires integrated solutions. So the policy co-ordination is necessary in the formulation of such integrated solutions which are linked to the interests harmonisation. That implies the resolution of interest conflicts that are active in the territory.

The NAP of Spain cannot be conceived but as a part of the environmental and socio-economic national planning. Most, if not all, of the fields for action which integrate the combat to desertification are the subject of sector policies developed by diverse branches of the Administration and represent areas of activity for different sectors of the civil society. In this context as an starting point, the NAP Draft includes a preliminary identification of actions to develop as part of an integrated strategy to combat desertification. These actions are structured in objectives which are consistent with the priority action areas formulated in the article 6 of Annex IV of CCD. This set of actions is aimed to serve as a basis for discussion during the negotiating process of the NAP. The analysis of the set of actions, the incorporation of new and the assessment of their feasibility is expected as an output of the process of discussion.

TURKEY

The United National Convention to Combat Desertification was signed in 1994 in Paris by Minister of Environment on behalf of Turkish Government, and it was ratified on 11th of February 1998 by Turkish Grand National Assembly.

Process of implementation of UNCCD in Turkey has covered wide range of activities since it has been ratified. Immediately after becoming party to the Convention, "National Awareness Seminar" was held in Izmir on 20th - 22nd of May 1998 with participation from governmental and non-governmental organizations and scientists from universities and research institutions. The aim of this seminar was to inform all the participants about the implementation of the Convention and to raise a public awareness about combatting desertification all levels.

In recent years, Turkey have put intensive efforts to develop a National Action Programme with inclusion of information taken from the related governmental and non-governmental organizations, institutions and universities. A meeting was held in Bolu-Glk y from 8th to 9th of July 1999 in order to

draft a National Action Programme. The participants from relevant ministries, institutions, universities and NGOs attended the meeting and discussed specific problems relevant to desertification in view of the affected areas and communities, and a need to develop an effective and integrated soil-water management approach to combat desertification at the local and national levels was clearly addressed. As a result of the two-day meeting, an outline for National Action Program to Combat Desertification and Drought in TURKEY was formulated.

In accordance with the context of the Convention, National Coordination Body (NCB) has been established in May 2000. The body is aimed to promote and coordinate required actions for the implementation of the UNCCD in Turkey. NCB initially identified priority issues as preparation of a regulation to implement the Convention and finalization of the NAP.

Besides the contributions from various government, agencies and organizations, another input for the preparation and the implementation of the NAP is an UNDP umbrella project. The project aims to provide institutional framework and coordination with the Government of Turkey for the integration of environmental concerns in development policies/programmes/plans in two cross-sectoral areas: sustainable energy & atmospheric protection and combating desertification which are the two of the priority action areas identified in Turkey's National Environmental Action Plan. The project found appropriate by all central government agencies. The project is expected to be officially approved and become operational soon. The project will supply support for the preparation of the NAP and pilot projects for the application of the NAP. Participation will be provided on implementation of the pilot projects by all the relevant actors, namely governmental and non-governmental organizations, universities and local communities during the preparation of the NAP.

3. REGIONAL MEETINGS

Regional Activities in the Northern Mediterranean Annex have so far been chaired by Spain (1995-1996), Portugal (1997-1998) and Italy (1999-2000) on a rotation basis. Forthcoming presidencies will be entrusted to Greece and Turkey.

The most significant initiatives undertaken by countries in the northern Mediterranean area to raise awareness, create new initiatives and disseminate information about desertification issues have been:

- Oeiras, April 1997 -Regional Reflection Group Meeting
- Athens, May 1998 - Meeting of National Committees of Annex IV
- Cerde a, September 1998 - Indicators to asses desertification in the Mediterranean
- Porto Torres, September 1998 - International on indicators on desertification
- Rome, September 1999 - Experts Meeting on the preparation of the RAP of Annex IV
- Rome, February 2000 - Workshop "Social participation to combat desertification"

In addition to these initiatives in which all countries were involved, national events have been staged, and to mark the world day against desertification held on 17 June public events and meetings with the press and citizens were organised.

In particular the workshop held in Rome in February 2000 in view of the importance of social participation within the UNCCD, promoted and staged a meeting between focal points and national reporting members on the European methodology for participation, information and involvement; the "European Awareness Scenario Workshop - EASW" aimed to include effective participation actions in the respective NAPs and in the RAP.

4. REGIONAL ACTION PROGRAMME OF ANNEX IV

4.1 AIMS AND PURPOSES OF THE REGIONAL ACTION PROGRAMME (RAP)

The RAP aims to:

- promote the acceptance and the compliance of values and principles for the preservation of environment and soil, water and biotic resources and the awareness that desertification can, in many cases, be stopped and reversed by means of proper policies and interventions.
- harmonise national action programmes of Country members of the Annex IV and to improve their co-ordination in combating desertification, including under other relevant UN Conventions .
- set up a network that will help regional and local authorities affected by specific problems to establish international partnerships for prevention or mitigation projects eligible for funding by the European Commission.

Assessment of the future implementation of the RAP might also enrich the EC environmental and structural policies in the Mediterranean, as well as identify other appropriate public and private investments in the region to combat drought and desertification .

4.2 TERMS OF REFERENCE

Following on from preparatory work performed by the "group of reflection", in September 1999 the focal points of Annex IV countries drew up draft "Terms of reference" for the Northern Mediterranean regional action programme of the Annex IV group, pinpointing common elements and defining possible objectives. The workgroup also identified action priorities and a work methodology. This document was supplemented by recommendations and by the identification of steps required to complete the Terms of Reference and pass on to the drawing up of the RAP. A first control was undertaken by submitting the document to ministers and to respective national committees for their perusal to verify the coherence of proposed actions with national policies on desertification and to gather together any amendments and additions. A second step was the presentation of the draft "Terms of Reference" to the non-government organisations of northern Mediterranean countries. Discussions with NGOs were held in Malta on 29th and 30th April during the International Workshop "Beyond Globalization to Local Regeneration" and in Murcia, Spain, on 17th and 18th June 2000 during the Mediterranean conference" The participation of NGOs in the National Action Programmes to Combat Desertification and Drought - Soil use and sustainable development in the Mediterranean". Observations and comments were used to modify the initial document and finalize it.

The priorities included thus far in the Terms of Reference do not indicate in this phase the projects and actions selected to combat desertification. These are contained in the National Action Programmes. Priorities refer mainly to the creation of a working method that lays the foundations and provides the cognitive elements required to implement the UNCCD at a Regional level.

The priorities identified so far for the drawing up of the RAP relate to:

1. The areas most at risk of desertification;
2. Common indicators for assessing desertification processes;
3. Collection and analysis of technical and scientific data;
4. Exchange of data and information;
5. Involvement of civil society as a whole in the RAP decision-making process;
6. Traditional knowledge and practices for protecting the quality of the Mediterranean landscape.
7. Coordination and links with existing regional and sub-regional initiatives.

The actual preparation of the RAP, which will build on the aforementioned topics, is a considerable undertaking in terms of human and financial resources and the involvement of national institutions and the European Union.

In greater detail:

The topic "areas most at risk of desertification" assumes a common methodology for countries in the northern Mediterranean area to identify the areas most at risk of desertification and territorial degradation. One way of making this priority action operational in order to implement the UNCCD in northern Mediterranean countries could be to fully involve the DGs of the European Commission concerned with the problems of land degradation and desertification of the territory. An important example from the past was the "Habitat" directive issued by the European Commission to implement the UN convention for the protection of bio-diversity. The Community directive is a standard and essential instrument for identifying objectives, methods and resources.

The topic "Common indicators for assessing desertification processes" meets the need to identify indicators, and methodologies for assessing the extent of ongoing phenomena and relative trends. Indicators are the result of a measurement and observation process to obtain information that is consistent, coherent and acceptable for different types of users.

A lot of work has already been performed within the framework of scientific projects or plans drawn up by national organisations and agencies on this issue. Actual pilot studies need to be conducted to identify and quantify, first on a small scale and then on national and regional scales, indicators to be used to assess the state of desertification and progress made following actions to combat desertification .

The topic "Collection and analysis of technical and scientific data" meets the need to intensify scientific activity and make available to the scientific community the results obtained from research and monitoring projects. The result dissemination phase will have to be included among the tasks of each scientific project. The availability of online computer networks now makes it possible to share data and information, but this policy must become a specific priority for those countries intending to jointly combat degradation and desertification.

"The Involvement of civil society as a whole in the RAP decision-making process" meets the need to involve sectors of society not only through information and consultation actions but also through effective participation. The involvement of NGOs, the productive sector and administrators is vital for raising awareness and performing at a local level practical measures necessary to combat desertification and mitigate the effects of drought.

The topic "Traditional knowledge and practices for protecting the quality of the Mediterranean landscape" requires the creation of new initiatives to protect and repossess the wealth of knowledge that for thousands of years has guaranteed the sustainability of the use of natural resources. Mediterranean countries possess an important common wealth of traditional and local knowledge that is in danger of disappearing, squeezed out by an idea of modernisation that fails to take into due account aspects pertaining to the sustainability of development. New initiatives to combat desertification may benefit enormously from the combination of traditional knowledge and modern technologies.

Coordination actions and links with existing initiatives at regional and sub-regional levels set out to coordinate activities carried out in conjunction with other thematic areas, such as the Barcelona convention, the convention on climatic changes, Agenda MED 21/MCSD, EEA/Initiatives, and to intensify cooperation and partnerships in the Mediterranean area between different UNCCD annexes.

The RAP is now being drawn up. Joint initiatives undertaken by countries in the northern Mediterranean area have thus far centred on the preparation of the Programme. The intense schedule of meetings has raised the overall degree of awareness of the problems to be faced, and a partnership is gradually being forged among northern Mediterranean countries. The joint strategy pursued so far has been that of opening up all possible channels of funding and of national and international actions in place but thus far little used for the purpose of combating desertification. Many EU programmes may already have significant applications for actions to combat desertification. One of the aims of the RAP is that of raising the priority of these issues in the agendas of national States and the EU.

4.3 INTERREGIONAL ACTIVITIES

In identifying objectives and activities of the RAP it will be taken in mind the unique characteristics of the Mediterranean basin that is a bio-geographic area involving countries belonging to three different annexes of UNCCD. Therefore the RAP is open to possible co-ordination with the Regional or Sub-regional Action Programmes promoted by member countries of other Annexes.

The relations with Southern and Eastern Mediterranean countries had been governed until five years ago by bilateral agreements. These agreements are now being progressively replaced by Association Agreements within the framework of the Euro-Mediterranean Partnership (EMP), which was agreed upon in July 1995. The MEDA Fund is the main financial instrument of this Partnership. The Association Agreements have components on environmental protection enabling the funding of programmes that are aimed particularly at the establishment of administrative capacity in the conservation or restoration of important habitats hosting endangered flora and fauna as well as pilot actions to promote sustainable development.

The SMAP, within the Euro-Mediterranean Partnership (EMP) offers opportunities for joint action in the Mediterranean. In fact, SMAP is the environmental component of the EMP. The SMAP is a major tool for our contribution to combating the desertification in the Mediterranean region.

The SMAP is a framework programme for the Mediterranean environment, providing orientation for policy and funding, aiming at ensuring synergies with other existing programmes and instruments. This Programme was adopted by the Helsinki Ministerial Conference (Nov. 1997) of the European Union and it encompasses - among its 5 priority fields - measures to combat desertification. The major - yet, not unique - Community financial instrument for the implementation of SMAP is the MEDA Programme.

The implementation is ensured through pilot or demonstration projects and programmes, at national or regional levels, and it relies on the initiative of the 27 Euro-Med Partners. Supportive measures - such as capacity building, training, networks, EIA, etc. - have been foreseen to assist the 12 non-EC Partners and to create a clear link with the long-term.

The SMAP recognises the fact that desertification is a major problem in the Mediterranean needing appropriate and combined measures. Other priorities, relevant in several cases to the operational projects aiming at combating desertification within SMAP are integrated water management, integrated coastal zone management and protection of vulnerable biodiversity.

The main interregional initiatives promoted by Annex IV countries have thus far been undertaken to improve relations with countries on the southern shores of the Mediterranean. For political, social, economic and environmental reasons these countries are the first interlocutors contacted by the Annex IV group. The initiatives undertaken so far have been:

- Crete, October 1996 - International Conference, Mediterranean Desertification Research results and policy implications.
- Murcia, May 1997 - Workshop about the Annex IV of Regional Implementation for the northern Mediterranean.
- Matera, July 1997 - First Forum on European policies to combat desertification
- Marrakech, October 1998 Desertification Information System for planning needs in the Mediterranean Region.
- Matera, October 1998 - Second International Forum on European policies to combat desertification.
- Rome, February 2000 - Workshop "Desertification, Climate Change, Biodiversity and Forest: Synergies for an inter- regional agenda between northern and Southern Mediterranean countries."(see conclusions of the workshop in Attachment 3)
- Murcia, June 2000 - Conference " The Participation of Mediterranean NGOs in national programmes to combat desertification and drought" (see conclusions in Attachment 4)

The Crete Conference, attended by representatives of 20 countries, showed the results of studies and research conducted through research and development programmes promoted by the European Commission. The Proceedings have been published in 1999 (see bibliography).

The Murcia workshop in 1997, with the participation of delegations of annex VI countries and of numerous delegations from countries in Africa, Latin America and the Caribbean.

The Matera forums in 1997 and 1998 dealt with the subject of using traditional technologies to combat desertification and were an opportunity for North African and annex IV countries to share experiences (see bibliography for proceedings references).

The Marrakech workshop for the creation of an information system entailing the participation in the "Desertification Information System for planning needs in the Mediterranean Region" of Annex IV countries, countries in the Arab Maghreb Union and Egypt. The initiative was approved and funded by the General Directorate for Development Cooperation of the Italian Foreign Affairs Ministry and received the support of the European Environment Agency.

The Murcia Conference organized by MED Forum, the Mediterranean NGO Network for Ecology and sustainable Development (102 NGOs from 23 Mediterranean countries), had 201 participants representing Mediterranean NGOs, experts, academics, farmers, stock-keepers, local, regional and national authorities and international organisations and recommended in its conclusions "to make progress in the implementation of an Inter-Regional Mediterranean Action Programme, drawn up and applied in collaboration with other regions or subregions' programmes, on the basis of a spirit of international solidarity and association, with a view to improving co-operation and co-ordination at sub-regional, regional and international level, to channel financial, human, organisational and technical resources where they are most needed, by means of a "Mediterranean regional initiative to combat desertification".

5. RESEARCH AND DEVELOPMENT

Assessments of the intensity and extent of desertification conducted by FAO/UNEP/UNESCO at a global level show that in areas of the northern Mediterranean climatically at risk there are signs of land degradation covering 99.4 million ha, corresponding to 32% of the entire surface area exposed to the risk of desertification.

This large-scale appraisal shows that the northern Mediterranean area has a higher percentage of degraded territory compared with other continents (although surface areas affected in Asia, Africa and America are larger in absolute terms). As the study did not specify to what extent the degradation revealed was due to natural causes, the action of man or their combined effect, the European scientific community has undertaken numerous studies on desertification.

Within its research and development Programme, the European Commission has promoted and funded studies and researches on the subject of desertification in the Mediterranean area (project MEDALUS, ARIDUSEUROMED). These completed researches have produced a large amount of results and information, presented in a major conference held in Crete in Greece and in numerous scientific publications (Mairota 1997, Thornes 1997).

Europe's scientific community has focused its attention on the study of desertification processes and on the drawing up of evaluation methodologies in terms of hydrographical basin .

At a national level, a useful reference in terms of methodology is the appraisal carried out for Portugal .

SOIL

A number of research institutes have studied soil trends and conducted research and development projects at a national level, producing studies and specialist maps on various scales. Topics of interest to countries in the northern Mediterranean area have been tackled within the framework of the European Commission, the European Environment Agency and the European Soil Bureau (ESB) of the Ispra JRC. The ESB in particular has carried out evaluations on the extent of soil erosion and on the content of organic substance, enabling initial comparisons to be made among European countries.

The studies and appraisals effected so far are preliminary in nature, but they have shown that there is a shortage of data on soil features, especially soil depth, stone volume and surface texture, as well as the content of organic substance.

The study showed that the Mediterranean region was particularly exposed to erosion, and that in some areas the phenomenon had become irreversible, with soil having disappeared completely.

To correct the lack of reliable data on soil carbon in Southern Europe, the European Soil Bureau has been developing, in collaboration with the Member States, a soil profile analytical database containing data that can be related to the European Soil Geographical Database at 1,000,000 scale.

WATER RESOURCES

The study 'Towards a Sustainable/Strategic Management of Water Resources: Evaluation of Present Policies and Orientations for the Future' (to be published), was jointly carried out by the European Commission's General Directorate XVI (Regional policy and Cohesion) and the Institute For Prospective Technological Studies (IPTS) of the EC's Joint Research Centre.

The project focused upon essential aspects of sustainable water management, considering water as an economic good, both in its own right and as a required input for many regional development activities.

The project included an initial diagnosis phase in which the relevant data on water supply, demand and institutional and financial management were assembled for seven Mediterranean countries - Portugal, Spain, France, Italy, Greece, Cyprus and Malta. The data concerned the present (reference year: 1990)

and extrapolated future trends, up to the year 2015. On the basis of these data, different parameters linked to the management of water quantity and quality, the demand for water in each of its uses, were assessed, with the goal of identifying possible strategies for reducing overall consumption through either increased efficiency or adaptation of activities to the hydrological and stochastic constraints.

CLIMATE, DROUGHT AND ARIDITY

The typically Mediterranean climatic conditions are characterised by extended periods of dry spells and wet periods with a regime of irregular precipitation, with flash flood, associated with low probabilities of occurrence.

In Mediterranean countries the drought phenomenon can no longer be viewed as an exceptional event but rather a natural phenomenon tied up with the climate and the management of water resources. Agrometeorological services and numerous research centres in northern Mediterranean countries produce studies and national and regional reports on the drought phenomenon, but aridity and drought appraisals have not yet been produced at a regional level.

Drought can have an impact on many sectors of economy and of environment. In Italy, the 1989-1991 drought reduced the flow of some rivers. If the drought were to continue, the ecological quality of the rivers could be greatly influenced. Also, the extraordinary low level of precipitation in the 90s' in Spain had consequences on the decrease of run-off, of more than 60 % in the Tajo, Guadiana, Guadaquivir, Southeast river basins and Canary islands, and a significant reduction in the storage average regulation capacity of reservoirs. This extreme situation had also an adverse effect on aquatic ecosystems and landscape in a lot of regions, i.e. dry rivers, deterioration of rivers quality, impact on ecosystems, turning into not only a water shortage problem, but into a large environmental problem.

The above-mentioned study "Towards a Sustainable/Strategic Management of Water Resources: Evaluation of Present Policies and Orientations for the Future" deals with the topic of drought and stresses the need to raise the level of awareness of the availability of water resources and to create information-producing databases.

TRADITIONAL KNOWLEDGE

The creation of a network is proposed, whose purpose is to gather, evaluate and disseminate information about traditional knowledge and practices for safeguarding the quality of the Regional landscape.

The existing Center for Studies of Traditional Knowledge, located in Matera, Italy, has been operating in this field for the UNCCD Secretariat, with international organisations such as UNEP, FAO, UNESCO, etc., and is connected with the most important world centers for traditional knowledge studies. A prototype of an archive has been prepared with the purpose of classifying and evaluating traditional knowledge.

The archive contains graphic and photographic documentation, socio-economical evaluation and environmental context parameters, application criteria, and proposals of suitable modern techniques with the description of the advantages and disadvantages that can be individuated, the limits in applying and spreading the traditional practices, and the possible innovative proposals.

6. FUTURE DEVELOPMENTS OF ANNEX IV

The present group of countries of Annex IV doesn't include all countries of the Northern Mediterranean Region, France and the Principality of Monaco are currently participating as observers, giving an important contributions in terms of skills and experience in efforts to combat desertification. Albania, Cyprus, Malta and San Marino already ratified the Convention but other affected countries of the Northern Mediterranean region are no party yet. Efforts to combat desertification in all Northern Mediterranean Region will become more effective if all concerned parties cooperate together.

Undertakings on indicators

The topic of indicators has been a constant concern of the group of Annex IV countries in order to establish a common frame of reference both nationally and regionally that complies with some basic requirements. Desertification indicators:

- a) must be based on sound scientific truths;
- b) must represent a fundamental aspect of the issue under review;
- c) must be limited in number and be representative of the system;
- d) must conform to a minimum set of standardised indicators in relation to actions performed locally;
- e) must be chosen bearing in mind the criterion of data gathering and processing costs;
- f) must be easy to measure and to express numerically.

Coordination of projects

The process to prepare the RAP is under way. Annex partners will have to work intensely to implement the guidelines that have been established and to pass on to the execution of coordinated pilot and demonstrative actions.

In the framework of EU program Interreg III, the project "Transboundary network of multifunctional Laboratories" actually involves administrative regions of Italy, France and Spain. The regions agreed to cooperate to establish a network to exchange data, information and experiences about monitoring, management and assessment of the environment including desertification processes in the northern Mediterranean.

Information sharing

Information systems and clearing houses represent a basic stepping stone for the definition of common strategies and technical and scientific co-operation. The building up of a Clearing House is conceived to create informatics facilities for the storage and open exchange of information for mutual benefit.

Synergies with other conventions and with other Annexes

The workshop "Desertification, Climate Change, Biodiversity and Forest: Synergies for an inter- regional agenda between northern and southern Mediterranean countries" held in Rome, Italy, on February 2000, marked the start of discussions and exchanges between representatives of countries in the Mediterranean area responsible for Global Conventions. These countries are committed to improve collaboration ties and to undertaking new initiatives valorising elements common to global conventions. Annex IV is open to cooperation with other neighbouring annexes. Synergies with other annexes could be further implemented within the frame of an Inter-Regional Mediterranean Action Programme.

As proposed by MED-forum during the ministerial Meeting in Murcia this programme should be "drawn up and applied in collaboration with other regions or sub-regions' programmes, on the basis of a spirit of international solidarity and association, with a view to improving co-operation and co-ordination at sub-regional, regional and international level, to channel financial, human, organisational and technical resources where they are most needed, by means of a "Mediterranean regional initiative to combat desertification".

Bibliography

P Balabanis, D Peter, A. Ghazi, M. Tsogas Editors, 1999: Mediterranean Desertification Research results and policy implications. Proceedings of the International Conference, 29 October to 1 November 1996, Crete, Greece, Volume 1 and 2. EUR 19303

P Laureano Editor, 1999, Italian Actions in support of the United Nation Convention To Combat Desertification, Vol 1 and 2

Van Der Knijff J.M., Jones R.J.A., Montanarella L., 2000, Soil erosion risk assessment in Europe, European Soil Bureau

Yassoglou, N., Montanarella, L., Govers, G., Van Lynden, G., Jones, R.J.A., Zdruli, P., Kirkby, M., Giordano, A., Le Bissonnais, Y., Daroussin, J. & King, D. 1998. Soil Erosion in Europe. European Soil Bureau.

N. Middleton, D. Thomas Editors, World Atlas of Desertification, second edition, UNEP, London, 1997, ARNOLD

Atlas of Mediterranean Environments in Europe, the desertification context, 1996, Wiley

Attachment 1 - List of Members of the Coordination Committee of the Northern Mediterranean Annex

Greece

H.E. Mr. Andreas Cambitsis
Minister Counsellor for Environment
Ministry of Foreign Affairs
Akadimias 1
106-71 Athens, Greece

Italy

H.E. Mr. Valerio Calzolaio
Under-secretary of State for Environment
Ministry of Environment
Via Colombo 44
00147 Rome, Italy
Tel: (39-06) 5722.5607 / 8 / 9
Fax: (39-06) 5722.5611
E-mail: segreteriadesertificazione@katamail.com

Portugal

H.E. Mr Victor Barros
Undersecretary Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries

1300 Lisbon, Portugal
Tel : (351 21) 342 1076
Fax: (351-21) 342 0371

Spain

H.E. Mr. D. Jaime Matas Palou
Minister of Environment
Gran Via de San Francisco, 4
28071 Madrid, España

Turkey

H.E. Mr. Fevzi Aytekin
Minister of Environment
Ministry of Environment
Eskisehir Yolu 8 Km 06100
Ankara, Turkey
Tel: (90-312) 285 66 36/37
Fax: (90-312) 285 27 42

Attachment 2 - List of focal points of Northern Mediterranean Annex

Greece

Mr. N. Yassoglou
Greek National Committee on Combatting Desertification (GNCCD)
20 Vrisilion
15125 Old Penteli, Greece
Tel: (301) 804 17 93
Fax: (301) 804 17 93
E-mail: nyassog@hol.gr

Italy

Mr. Micieli De Biase
DGCS
Ministry of Foreign Affairs
P. le Farnesina 1
00194 Rome, Italy
Tel: (39-06) 3691 3361
Fax: (39-06) 320 81 07
E-mail: micielid@esteri.it

Portugal

Mr. Victor Louro
Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries
Av. Jo o Cris stomo 26-28
1050 Lisbon, Portugal
Tel: (351-1) 312.49.58
Fax: (351-1) 312.49.89/87
E-mail: victor.louro@dgf.min-agricultura.pt

Spain

Prof. Teresa Mendiz bal
Vocal Asesor de Presidencia
Consejo Superior de Investigaciones Cientificas (CSIC)
Calle Serrano, 117
28006 Madrid, Espa a
Tel: (34-91) 585.52.99
Fax: (34-91) 411.30.77
E-mail: araba@orgc.csic.es

Turkey

Ms Serap Kuleli
General Director
Ministry of Environment
Eskisehir Yolu 8 Km.
06530 Ankara, Turkey
Tel: (90-312) 285.49.94 /28 5 41 98
Fax: (90-312) 286.22.71
E-mail skuleli@hotmail.com

Attachment 3

WORKSHOP DESERTIFICATION, CLIMATE CHANGE, BIODIVERSITY AND FOREST: SYNERGIES FOR AN INTER-REGIONAL AGENDA BETWEEN NORTHERN AND SOUTHERN MEDITERRANEAN COUNTRIES

ROMA, 18TH FEBRUARY 2000
CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS

On the kind invitation of the Italian Government as President of the UNCCD Annex IV, UNCCD focal points and other representatives from Northern and Southern Mediterranean Countries met in Rome at the premises of FAO on 18th February 2000, together with representatives of International Organisations and NGOs, to discuss possible ways to ensure synergies among the Conventions on Desertification, Biodiversity and Climate Change and the Forest Principles.

Participants exchanged their experiences and views on the issue and stressed the need to continue contacts among countries of Annex IV and the Mediterranean countries of Annex I of the CCD.

Participants expressed their willingness to explore appropriate ways and means to integrate the objectives of the other Conventions when implementing the CCD. They re-affirmed the need to mainstream their national strategies towards sustainable development.

The main points raised were as follows:

1. Improvement of exchange of information on the topics relevant to the Rio Conventions and Forest Principles among countries and within their administrations;
2. Linking scientific knowledge with policy making, in view of increasing efficiency;
3. Identification of appropriate ways to promote on the ground the implementation of the CCD in synergy with other Conventions;
4. Identification and transfer of appropriate, cost effective, clean techniques and practices;
5. Making the best possible use of the existing financial resources to achieve synergies, and - at a later stage - assessment of the funding procedures;
6. Promotion of a participatory approach and involvement of all stakeholders, including civil society organisations;
7. Considering debt swap for environment improvement.

On the basis of the above, the following recommendations were made:

1. National Action Programmes (NAP's) to combat desertification and Subregional Action Programmes (SRAP) should provide for synergies with other relevant Conventions;
2. Integrated pilot projects should be promoted, based on participatory approach, to contribute to implementation, increase visibility and help in identifying eventual gaps;
3. Such projects and programmes should take into account socio-economic aspects and be based on further scientific analysis;
4. Networking of existing information mechanisms should be encouraged to allow for exchange of relevant, comparable, and reliable data, in view of implementing the CCD at Mediterranean level in synergy with other Conventions;
5. Synergies should be extended towards other existing Mediterranean fora (MAP, MCSD, EURO-MED Partnership), and main donors (World Bank, EIB, etc) to ensure achievement of objectives in a sustainable way.

Participants expressed their willingness to continue collaboration and exchange of experiences on these topics at Mediterranean level.

Attachment 4

Mediterranean Conference
THE PARTICIPATION OF MEDITERRANEAN NGOs IN NATIONAL PROGRAMMES TO
COMBAT DESERTIFICATION AND DROUGHT: Land use and sustainable development in the
Mediterranean
Murcia, 16 - 18 June 2000

CONCLUSIONS, PROPOSALS AND RECOMMENDATIONS OF NGOs ON THE PARTICIPATION OF CIVIL SOCIETY IN COMBATING DESERTIFICATION AND DROUGHT IN THE MEDITERRANEAN

On the basis of the questionnaires filled in by NGOs, the debates held in the context of working groups during the Mediterranean Conference and speakers' contributions, the following Conclusions, Proposals and Recommendations of NGOs on the participation of civil society in combating desertification and drought in the Mediterranean were adopted:

Conclusions

- The conference attendants denounced the lack of NGO participation in drawing up, implementing and evaluating the National Action Programmes to combat desertification and the effects of drought in the majority of Mediterranean states, and in the drawing up of the annual National Reports sent to the Conference of the Parties.
- Of Annexe IV of the northern Mediterranean, only Italy and Portugal have made headway on the process of drawing up their National Action Programme to combat desertification (NAP), whereas Spain, Greece and Turkey have only drawn up the "Guidelines" which will serve as a basis for their respective programmes. The remainder of southern and eastern Mediterranean countries do not have a NAP.
- The work of NGOs to combat desertification is carried out on two levels: on-the-spot work in the form of small-scale projects with the base communities affected and a task of networking or coalition with other NGOs to reinforce lobbying work with various government agencies and international organisations.
- Most of the participating NGOs consider that the degree of representative ness of the base communities and citizens is only average. This does however allow them to successfully carry out the task of providing an interface between the base communities and the authorities or international organisations.
- Appreciation was expressed of the work carried out by MED Forum on outlining policies, lines of action and good practices projects to combat desertification, in the form of the Mediterranean Environment Forum, the MED Forum Agenda 2000 and the Negev Desert Declaration. It was also proposed that the positive experiences of other NGOs and Mediterranean networks be employed.
- The NGOs called for clearly specified financing for their projects to combat erosion and desertification and promote rural development, and stressed the need for partnerships with local authorities.

- . It is necessary to inform, sensitise and educate people about good practices for combating desertification and the effects of drought, and provide training to establish links between the solutions put forward from different fields (political, technical and economic).
- . The NGOs stated that a solid scientific base is needed in order to draw up proposals for action, and that close collaboration should be established with the universities and scientific and technical research centres.
- . The participants stated that the fight against desertification cannot be separated from the rational management of natural resources and that territorial planning should be based on criteria of sustainability.
- . Policies to combat desertification and the effects of drought require the acceptance of the community and, in many cases, immediate interests go against a rational use of the territory. In this sense, the protection of natural spaces has shown itself to be clearly compatible with and even beneficial to the maintenance of sustainable land use.
- . An important challenge is to find a way for the community to contribute to financing the costs of managing rural spaces. To date, sustainable agriculture has met the costs, though rural spaces generate indirect benefits for society as a whole.
- . There is a duality between intensive farming which depletes natural resources and a traditional form of agriculture which allows for their conservation, but which calls for urgent measures if the present serious crisis is to be overcome. The incorporation of new sustainable technologies and the multipurpose use of agricultural spaces is presented as one possible solution to the problem. The introduction of genetically modified organisms (GMOs) and intensive farming as an alternative is rejected.
- . Our recognition of the important role of farming in the conservation of natural and cultural diversity means that we have to dignify traditional practices and knowledge and promote dialogue between all the agents involved.
- . The scientific community expresses its concern at the lack of practical application of scientific advances and their incorporation into policies and action programmes. It expresses the need to establish prevention mechanisms (like early warning systems) to control and mitigate the processes of desertification.
- . There is a need for dialogue between the different sectors affected, and consensus when it comes to deciding on policies and action programmes.
- . Land conservation has to be seen as an integral part of territorial management and include participation and the control of decisions by social groups in the themes of territorial planning and management.
- . A development model has to be promoted to allow integrated, sustainable management of resources, including land and water, and prevent speculation being imposed in the management and organisation of the territory. It is therefore necessary to support local government agencies against the pressure of speculation, and to control and denounce corrupt practices.
- . The proposal of a participatory process to draw up Agendas 21 at all levels to define models of territorial management and organisation, conservation and integrated management of land,

integrated sustainable management of coastal zones and to establish participatory forms of combating desertification.

The Conference also considered MED Forum's Proposals and recommendations of NGOs on the participation of civil society in combating desertification and drought in the Mediterranean, and gave its support to these initiatives, which can be summarised as follows:

Recommendations

To the Conference of the Convention, its Annexes and the contracting party States:

1. to make progress in the implementation of an Inter-Regional Mediterranean Action Programme, drawn up and applied in collaboration with other regions or subregions' programmes, on the basis of a spirit of international solidarity and association, with a view to improving co-operation and co-ordination at sub-regional, regional and international level, to channel financial, human, organisational and technical resources where they are most needed, by means of a "Mediterranean regional initiative to combat desertification";
2. to establish a suitable forum for exchange, participation and co-ordination to promote the "Mediterranean regional initiative to combat desertification", which will allow progress towards the creation of an Inter-Regional Mediterranean Action Programme. Other existing forums could be employed for this purpose, such as the Mediterranean Commission of Sustainable Development (MCSD);
3. for NGOs actively involved in combating desertification and particularly their networks, such as MED Forum, to take an active part in drawing up, implementing and evaluating the Regional Action Programme of the northern Mediterranean in organisations of co-ordination which already exist and/or are constituted to this effect. This same measure will be applied to the Sub-regional Action Programmes being drawn up for other areas in the southern and eastern Mediterranean;
4. representatives of national NGOs and other sectors must take an active part in drawing up, implementing and evaluating the National Action Programmes and drawing up National Reports to combat desertification and the effects of drought by forming part of National Committees to combat desertification and the effects of drought.

Proposals

To members of MED Forum and other Mediterranean NGOs:

1. the realisation by MED Forum NGOs of a campaign of communication, sensitisation and environmental education in the Mediterranean basin, specifically on desertification and the effects of drought, directed at the main economic and social agents involved;
2. the realisation of a programme of capacity-building and training in the administration of natural resources directed at the main economic and social agents involved, decision-makers and government specialists. By:
 - a. organising conferences, seminars, etc. for the exchange of experiences and good practices and publication of the most significant experiences;
 - b. producing sectorial guides to environmental management and intervention directed at preventing, controlling and mitigating the causes and effects of desertification and drought.

3. the drawing up of a Mediterranean Charter for the sustainable management of the territory to combat desertification and the effects of drought, leading to the creation of a network made up of the signatory bodies and organisations which undertake to apply its contents: NGOs, farmers, stock-keepers, companies, consumer associations, universities, research centres, local government agencies, regional governments, etc.;
1. the celebration of "Mediterranean Day to combat desertification and the effects of drought" every 17 June, on the basis of the "Murcia Manifesto" read in the context of the badlands of Los Barrancos de Gebar (Murcia/Spain) in different Mediterranean languages by representatives of MED Forum NGOs, States and the Secretariat of the Convention;
2. the carrying out of Mediterranean-scale projects to combat desertification and the effects of drought in order to encourage and co-ordinate the initiatives of the different countries, promote co-operation and co-development and bring a joint front to the specific problems which exist throughout the basin.

Proposals for regional projects to be carried out by MED Forum NGOs and other bodies:

- regional project on "Participatory water management in Mediterranean arid regions", to be carried out in Morocco, Algeria, Tunisia, Israel and Palestine;
- regional project "For sustainable tourism in the Mediterranean", to encourage sustainable land management, reduce the overexploitation of resources and promote agro-tourism or tourism in rural areas to prevent the land being abandoned;
- regional project on the "Conservation of terraces in the Mediterranean region" as a traditional method of combating erosion, conserving fertile land and preserving the landscape;
- regional project on "Maintenance of sustainable land uses and protection of biodiversity in semiarid zones";
- regional project on "Fair trade and combating desertification in the Mediterranean";
- regional project on a "Mediterranean school of sustainable agriculture", based at a training centre in Morocco.

Murcia, 18 June 2000

- - - - -